مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في دولة ليبيا

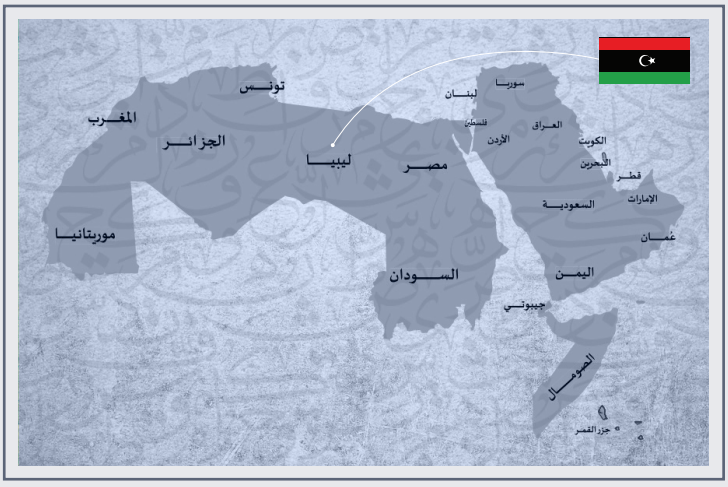

١٩

التخطيط اللغوي

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في دولة ليبيا

إعداد
د. محمد خليفة الأسود

١٩
التخطيط اللغوي

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية
(دراسة حالة السياسات اللغوية في دولة ليبيا)

الطبعة الأولى
١٤٤٦ هـ ٢٠٢٥م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦هـ
الأسود ، محمد خليفة
دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية، دراسة حالة السياسات اللغوية في دولة ليبيا. / محمد خليفة الأسود - ط ١.
- الرياض، ١٤٤٥هـ

٦٢ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم.- (التخطيط اللغوي؛ ١٩)

رقم الإيداع : ١٤٤٦/١٥٩٣٢
ردمك: ٠-١٨-٨٥٢٥-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثِّلُ رأيَ المؤلف، ولا تعكسُ - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٧
مقدمة تاريخية لغوية عن ليبيا.	١١
تاريخ السياسات اللغوية في ليبيا.	١٦
الخاتمة.	٥٧
المصادر العربية.	٥٨
المصادر الأجنبية.	٦٠
شكر وتقدير	٦١

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

مقدمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت – منذ وقت مبكر – على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعلي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تظافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدنية للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، فإنشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

و(مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معنيّ بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

رقمنـة المخطوطـات. وانطلاقـا مـن إيمـان المجمـع بقيمـة التخطيـط اللغـوي عمـل علـى تنفيـذ مشـروع: (منظومـة السياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة)، وتقـوم فكرتـه علـى جمع السياسـات اللغويـة المعلنـة، الصـادرة مـن جهات رسـمية في الـدول العربيـة، منـذ عـام (١٩٩٠م) إلى عـام (٢٠٢٢م)، وتصنيـف هـذه القـرارات وفقًـا لمجالاتها، وتواريـخ إصدارها، ونحو ذلـك. ويتضمـن المشـروع إطـلاق منصـة رقميـة تتيـح هـذه البيانـات للباحثـين والمختصـين للاطـلاع علـى القـرارات كافـة. ومـن أبـرز مخرجاتـه: إطـلاق تقريـر عـام عـن وضع السياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة؛ سـعيًا إلى مراجعـة الواقـع، واستشـراف المسـتقبل، إضافـةً إلى إقامـة نـدوة دوليـة لمناقشـة هـذه المعطيـات.

وقـد عمـل فريـق العمـل في المشـروع علـى جمـع القـرارات والسياسـات الرسـمية المعلنـة في الـدول العربيـة، وقـد بلغـت قرابـة الألفـي قـرار، ثـم عمـل علـى تصنيفهـا، وفقـا لعـدة تصنيفـات، منهـا تصنيفهـا وفقـا لمجـالات القـرارات، ووفقـا لتواريـخ صدورهـا، ووفقـا لأعدادهـا في كل دولـة، ووفقـا لأنـواع التخطيـط اللغـوي الـذي تنتـمي إليـه، ووفقـا لأهـداف التخطيـط اللغـوي الـذي تنتـمي إليـه . ويشـتمل التقريـر الختـامي علـى دراسـة التاريـخ اللغـوي للـدول العربيـة، ودراسـة أهـم التحديـات اللغويـة الـتي تواجـه اللغـة العربيـة، وأبـرز التوصيـات والحلـول الـتي تسـعى للنهـوض باللغـة العربيـة في مجـالات الحيـاة المتعـددة.

يـأتي هـذا التقريـر ضمـن سلسـلة مشـروع السياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة، وقـد أعـدّ هـذا التقريـر خبـير -أو أكـثر- مـن الخـبراء اللغويـين في الدولـة؛ تحرّيًـا للدقـة والمعرفـة التفصيليـة بالواقـع اللغـوي للدولـة.

ويسـعد المجمـع دائمًـا - ضمـن توجيهـات سـمو الأمـير/ بـدر بـن عبـد الله بـن فرحـان آل سـعود وزيـر الثقافـة، ورئيـس مجلـس الأمنـاء - بالعمـل علـى تعزيـز اسـتخدام اللغـة

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

العربيـة، وإطـلاق المبـادرات الداعمـة لذلـك، والتعـاون الوثيـق مـع الشـركاء والخـبراء في أنحـاء العالـم.

ويسـعد فريـق المجمـع بـأن يتلقـى رؤى الخـبراء والباحثـين والمهتمـين بهـذا الموضـوع؛ ليـؤتي المشـروع ثمـاره المأمولـة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مقدمة تاريخية لغوية عن ليبيا:

تحظى ليبيا بموقع استراتيجي مهم؛ فهي في وسط شمال إفريقيا قريبة من أوروبا،ولها ساحل طوله ١٨٠٠ كيلو متر، تمتد مساحتها من شاطي البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى مرتفعات شمال وسط القارة الإفريقية جنوبا، وقد سادت في شمالها حضارات البحر الأبيض المتوسط القديمة كالفينيقيين والإغريق والرومان، كما نشأت قبل هذه الحضارات في جنوب ليبيا حضارات قديمة مثل الليبيين القدماء والجرمنت مما جعلها قبلة للسواح والدارسين للآثار، وبعد الفتح الإسلامي أصبحت محط رحال الحجاج القاصدين مكة المكرمة من المغرب ذهابا وإيابا، ومن العلماءمن استقر بها ونشر اللغة العربية والشريعة الإسلامية، وفي العصور المتأخرة زارها كثيرمن الرحالة العرب والأجانب وقدموا دراسات متنوعة عن سكانها و لغاتهم وثقافتهم.

وليبيا في العصر الحديث تعدّ ثاني دولة في إنتاج النفط في إفريقيا الأمر الذي رفع مستوى معيشة الفرد فيها، ومكّن الدولة من أن تنشئ مؤسسات ثقافية أصبح لها دور ملحوظ في نشر اللغة العربية والشريعة الإسلامية في إفريقيا وفي باقي دول العالم، ولكل ذلك أثره في المشهد اللغوي في ليبيا كما سنفصله في هذه الدراسة.

- **الموقع:**

كان اسم ليبيا يطلق قديما على كل شمال إفريقيا وبعد الفتح الإسلامي ظهر اسم (برقة) ليطلق على المنطقة الشرقية، وكان اسم (طرابلس) يطلق على المنطقة الغربية وتحديدا مدينة طرابلس، ثم عند الاحتلال الإيطالي سنة ١٩١١م أطلق اسم (ليبيا) على كل المنطقة المعروفة بهذا الاسم الآن. وتقع ليبيا وسط ساحل إفريقيا الشمالي على البحر الأبيض المتوسط، وتمتد رقعتها الشاسعة حتى مرتفعات شمال وسط القارة الإفريقية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس، وجغرافياً تمتد ليبيا بين خطي طول ٩° و٢٥° شرقا، ودائرتي عرض ١٨ ٢٥° و٣٣° شمالا.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- **المساحة وعدد السكان:**

تبلغ مساحة ليبيا ١,٧٥٩,٥٤٠كيلو متر مربع، وتعد ليبيا رابع أكبر دولة من حيث المساحة في إفريقيا، وتحتل الرقم ١٧ في ترتيب بلدان العالم من حيث المساحة. وتُشكل الصحراء نسبة ٩٥٪ من إجمالي مساحة البلاد. وأغلب السكان يعيشون في المدن الساحلية. وقد أجري تعداد لسكان ليبيا ست مرات حسب مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية في سنوات متقطعة ويظهر ذلك في الجدول (١).

جدول (١): يوضح السنوات التي أجري فيها التعداد

السنة	نتيجة الإحصاء
١٩٥٤ م	١٠٨٨٨٧٣نسمة
١٩٦٤ م	١٥٦٤٣٦٩نسمة
١٩٧٣ م	٢٢٤٩٢٣٧ نسمة
١٩٨٤ م	٣٦٤٢٥٧٦نسمة
١٩٩٥م	٤٧٩٩٠٦٥نسمة
٢٠٠٦ م	٥٦٥٧٦٩٢ نسمة

ولم يُجر تعداد رسمي للسكان في ليبيا منذ سنة ٢٠٠٦ م، وعند الحاجة يقدر عدد السكان عن طريق مصلحة الأحوال المدنية التابعة لوزارة الحكم المحلي المسؤولة عن تسجيل المواليد والوفيات، فهذه المصلحة أعلنت في صفحتها على الشبكة العنكبوتية أن عدد سكان ليبيا لسنة ٢٠٢٣ بلغ ٨,٦١٧ ملايين نسمة. وليس هناك إحصاء دقيق لغير المقيمين في ليبيا، ويقدر عددهم بحوالي ٣ ٪ من عدد السكان وأغلبهم من العمال الوافدين. هذا ونشرت الأمم المتحدة إحصاء لسكان ليبيا من سنة ١٩٦٠ م إلى سنة ٢٠٢٠م، اقتبسنا منه الإحصائية من سنة ٢٠١٥ إلى سنة ٢٠٢٢ م لبيان النسبة المئوية لنمو السكان في هذه الفترة القريبة، وبيان ذلك في الجدول رقم (٢) الآتي:

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

جدول (٢): بيان نسبة النمو السكاني خلال السنوات التي أجري فيها التعداد

السنة	إجمالي عدد السكان	نسبة النمو ٪
٢٠١٥	٦١٩٢٢٣٥,٠٠	
٢٠١٦	٦١٨٢١٩٦,٠٠	٠,١٦
٢٠١٧	٦٣٧٨٢٦١,٠٠	٣
٢٠١٨	٦٤٧٧٧٩٣,٠٠	١,٥٣
٢٠١٩	٦٥٦٩٠٨٨,٠٠	١,٣٨
٢٠٢٠	٦٦٥٣٩٤٢,٠٠	١,٢٢
٢٠٢١	٦٧٣٥٢٧٧,٠٠	١,٢٠
٢٠٢٢	٦٨١٢٣٤١,٠٠	١,١٣

شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة تقرير إحصاء السكان. (الشبكة العنكبوتية)

- **الوضع الاقتصادي:**

المـورد الاقتصـادي الرئيـس في ليبيـا النفـط، إذ يشـكل نحـو ٩٤٪ مـن عائـدات البـلاد مـن النقـد الأجنـبي حيـث تنتـج ليبيـا ١,٦ مليـون برميـل مـن النفـط الخـام يوميـا، وتعـتزم زيـادة إنتاجهـا إلى ثلاثـة ملايـين برميـل في المسـتقبل مـن احتياطـي مؤكـد قـدره ٤١,٥ مليـار برميـل. ومعـدل دخـل الفـرد في السـنة ٤٤٠٠ دينـار. ويعـتري الاقتصـاد الليبي الانخفـاض وعـدم الثبـات، حيـث تشـير تقديـرات البنـك الـدولي إلى أن عـام ٢٠٢٢م شـهد انكماشـاً بنسـبة ١,٢ ٪، وهـو مـا يرجـع في المقـام الأول إلى انخفـاض إنتـاج النفـط خـلال الربـع الأول مـن العـام.

- **النسيج الاجتماعي في ليبيا:**

أغلـب السـكان في ليبيـا عـرب إذ يكوّنـون ٩٤ ٪ مـن مجمـوع السـكان، وهنـاك مكونـان آخـران للمجتمـع الليبي؛ همـا: الأمازيـغ ونسـبتهم ٥ ٪، والتبـو الذيـن لا تزيـد نسـبة عددهـم علـى ١ ٪ مـن مجمـوع عـدد السـكان.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- **عدد اللغات في ليبيا:**

في ليبيا ثلاث لغات أولها اللغة العربية، وهي اللغة الرسمية في ليبيا حسب ما نصت عليه المادة (١٨٦) من دستور ١٩٥١م، وكذلك نصّ على رسميتها دستور سنة ١٩٦٩م، والدستور المؤقت لسنة ٢٠١١م. وللغة العربية في ليبيا أربعة مستويات من حيث الاستعمال؛ وهي: مستوى لغة القرآن الكريم، ويستعملها حفاظ القرآن الكريم عند تلاوته، ثم مستوى لغة القراءة والكتابة، وهو المستعمل في كتابة الرسائل الإدارية وفي الصحف والكتب، ومستوى لغة المثقفين، وهو ما يستعمله المثقفون عند التواصل بينهم شفويا، والمستوى الرابع هو مستوى لغة البيت والسوق وهو ما يسميه الليبيون (اللغة العامية)، وهناك حركية في هذه المستويات إما إلى أعلى وهو القرب من مستوى القرآن الكريم أو إلى أسفل وهو الانحطاط إلى مستوى لغة البيت والسوق، والمؤثر في هذه الحركية هي السياسة اللغوية في الدولة ومدى اهتمامها بدور اللغة العربية في التعليم والإعلام[١].

وبالإضافة إلى اللغة العربية هناك لغتان قديمتان؛ إحداهما اللغة الأمازيغية وتسمى قديما (البربرية)، وهي مستعملة من قبل الأمازيغ في بعض مدن جبل نفوسة غرب ليبيا، وفي مدينة غدامس في الجنوب الغربي، وفي مدينة زوارة على الساحل الغربي قرب الحدود التونسية، وفي مدينة غات أقصى الجنوب الغربي من البلاد.

والثانية لغة التيدا (لغة التبو)، وهي مستعملة في أقصى الجنوب الليبي في واحة الكفرة وفي جبال تبستي قال الباحث في شأن لغة التبو عبد المنعم المحجوب: «تُصنف لغة التبو ضمن العائلة الصحراوية من المنظومة النيلية الصحراوية»[٢]. وأهل هاتين اللغتين مزدوجو اللغة؛ فهم يتقنون اللغة العربية ويستعملونها في التعامل الرسمي

(١) التمهيد في علم اللغة. محمد خليفة الأسود، جامعة السابع من أبريل، الزاوية، ليبيا، ٢٠٠٨م ط ٢، ص ٣٧.

(٢) الندوة العلمية الثامنة (الجذور المشتركة للحضارات العروبية القديمة). (تدكا) قراءة تأثيلية للهجة التبو، د. عبد المنعم المحجوب. جمعية الدعوة الإسلامية، ٢٠١٠م طرابلس. ص ١٢٤.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الإداري، أما استعمالهم للغتين القديمتين فمقصور على البيت، أو في أسواقهم، وبعد سنة ٢٠١١م بدأت المكونات للمجتمع الليبي المستعملة لهاتين اللغتين إدخالهما في التعليم في مناطقها المحلية، والدستور الليبي المؤقت لسنة ٢٠١١م نصّ على وصف هاتين اللغتين بالوطنية. ونقصد بقدم هاتين اللغتين أنهما كانتا موجودتين في ليبيا قبل الفتح الإسلامي وقبل دخول اللغة العربية إليها. وللغة الأمازيغية ثلاث لهجات رئيسية هي لهجة جبل نفوسة ومدينة زوارة، ولهجة غدامس، ولهجة الطوارق، ولهذه اللغة حروف قديمة تسمى التيفناغ.

ولغة (التيدا) مستعملة من قبل (التبو) في جنوب ليبيا وشمال تشاد وشرق النيجر، ولها لهجتان هما (تيدا) وتعرف أيضا باسم (تدكا) و(دزكا). ولهجة (تدكا) مستعملة في ليبيا، أما لهجة (دزكا) فهي مستعملة في تشاد. وبالنسبة للغة الأمازيغية فقد اختلف الباحثون في تاريخ اللغات القديمة حول تحديد الفصيلة التي تنتمي إليها، فبعضهم يعدها من اللغات العروبية، ومنهم علي فهمي خشيم (رئيس مجمع اللغة العربية الليبي سنة ١٩٩٤م)[١]، ويوافقه في هذا الرأي عثمان السعدي حيث يقول: «البربر عرب عاربة قحطانيون استقروا بالمغرب العربي ضمن هجرات سابقة لهجرة الكنعانيين الفينيقيين... توسعت هذه الهجرات على الخصوص مع بداية المرحلة الدفيئة الثالثة منذ ثمانية عشر ألف سنة قبل الميلاد [١٨٠٠٠ق.م][٢]، و يسميها محمد عيسى (باحث في التاريخ القديم وفي الآثار «اللغة الجزيرية») حيث يقول: «يرى طه باقر في الأقوام الذين أُطلق عليهم مؤخرا اسم الأقوام السامية، وأُطلق على لغتهم اسم (اللغة السامية) أن يتم تسميتهم بالأقوام العربية أو الجزيريون، وتسمية لغتهم بالعربية أو الجزيرية، لكنه في النهاية نجده ينحاز إلى التسمية بالجزيرية سواء للأقوام

(١) سفر العرب الأمازيغ. علي فهمي خشيم، دار نون للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٥.
(٢) معجم الجذور العربية للكلمات الأمازيغية. عثمان سعدي، مجمع اللغة العربية الليبي، ط ١، دار الأمة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ١.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

أو اللغة، ونحن نؤيده في ذلك»[1]. وأغلب الباحثين يعدون اللغة الأمازيغية من فصيلة اللغات الحامية فتشارك اللغة المصرية القديمة في الفصيلة، ثم تصور هؤلاء العلماء أمّاً كبرى لهاتين الفصيلتين هي الفصيلة الحامية السامية[2]. ودخلت ليبيا منذ سيطرة الدولة العثمانية عليها سنة ١٥٥١م ثلاث لغات قبل الاستقلال وهي التركية، والإيطالية، والإنجليزية، ولم تبق؛ لأنها لغة الحاكم غير الوطني فذهبت بذهابه.

تاريخ السياسات اللغوية في ليبيا:

السياسة اللغوية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحكم، ولا يمكن الإحاطة الكاملة بمن حكم ليبيا، ولكن يمكن إعطاء خطوط عريضة لذلك عن طريق تقسيم تاريخ ليبيا باختصار شديد إلى ثلاث فترات، وهي على النحو الآتي:

- **ليبيا القديمة:**

تقع هذه الفترة ما بين ١٠٠٠٠ سنة وحتى ٨٠٠ سنة ق. م. وكان هذا الاسم يطلق على كل شمال إفريقيا، وأول سكان ليبيا هم المعروفون تاريخيا باسم قبائل (التحنو) و(المشواش) و(الليبو) أو (الريبو)[3]، ولم يصل علماء التاريخ إلى الجزم في تحديد لغة هذه القبائل، وإن كان البعض يرى أنها لغة حامية ووريثتها في العصر الحديث اللغة الأمازيغية.

- **تاريخ ليبيا الوسيط:**

تقع هذه الفترة التاريخية ما بين ٨٠٠ ق. م. وحتى ٨٠٠ ميلادية حيث حكمت ليبيا ثلاث حضارات هي الحضارة اليونانية في شرق ليبيا، وأسسوا عاصمة لمستعمراتهم

---

(١) العلاقات الثقافية وصلات النسب بين الأمازيغ والعرب. محمد عيسى، دار الرواد، طرابلس، ط ١، ٢٠٢١م، ص ١٦.

(٢) انظر: SABATINO MOSCATI , AN INTRODUCTION TO COMPARATIVE GRAMMAR OF THE SEMITIC LANGUAGES. 1964.

(٣) الجذور التاريخية لسكان المغرب القديم. محمد علي عيسى، دار الأصالة والمعاصرة، طرابلس، ٢٠٠٩م ص ٨٨.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

سـموها قورينـا هـي مدينـة (شـحات) اليـوم في الجبـل الأخضـر، وشـاركهم في حكـم ليبيـا الفينيقيـون في الغـرب بعـد اسـتيلائهم علـى تونـس وتأسيسـهم مدينـة قرطاجـة فيهـا، ثـم جاء الرومـان الذيـن سـيطروا علـى ليبيـا بكاملهـا، وكانـت لغـة الحـكام أجنبيـة فهـي في الغـرب عنـد سـيطرة الفينيقيـين فينيقيـة، وفي الشـرق يونانيـة، وعندمـا سـيطر الرومـان علـى ليبيـا كلهـا أصبحـت أيضـا لغـة الحـكام أجنبيـة (لاتينيـة)، واللغـة المسـتعملة لـدى عامـة الشـعب وفي الدواخـل هـي اللغـة الأمازيغيـة (البربريـة) بدليـل أن الشـعب المقـاوم لغـزو الرومـان كان مـن البربـر (الأمازيـغ).

- **ليبيا بعد الفتح الإسلامي:**

بعـد انتهـاء الحكـم الرومـاني بفتـح ليبيـا سـنة ٦٤٢م[1]، دخلـت ليبيـا تحـت الخلافـة الإسـلامية، فاهتـم الليبيـون بتحفيـظ القـرآن الكريـم وتفسـيره، مـع دراسـة علـوم العربيـة مـن نحـو وصـرف وأدب، فازدهـرت اللغـة العربيـة وأخـذت مكانـة الصـدارة في البـلاد، وبعـد حـوالي قرنـين مـن الزمـان اسـتوطنت ليبيـا قبائـل عربيـة هـي قبائـل بنـي هـلال وحلفائهـا سـنة ١٠٥٣م، ثـم دخلـت ليبيـا قبائـل بنـو سُـليم سـنة ١١٤٧م، وباسـتيطان هـذه القبائـل اسـتقرت اللغـة العربيـة في ليبيـا، غـير أن سـيطرة الدولـة العثمانيـة علـى الحكـم مـن سـنة ١٥٥١م، وحـتى سـنة ١٩١٠م، وسـيطرة إيطاليـا علـى الحكـم مـن سـنة ١٩١١م إلى سـنة ١٩٤١م وسـيطرة بريطانيـا مـن سـنة ١٩٤١م إلى سـنة ١٩٥١مأزاح اللغـة العربيـة عـن الاسـتعمال الرسـمي، فـكل هـذه الـدول فرضـت اسـتعمال لغتهـا في إدارة مرافـق البـلاد.

ولكـن اللغـة العربيـة بقيـت مسـتعملة في الأوسـاط العلميـة والشـعبية واسـتمر الحفـاظ علـى القـرآن الكريـم حفظـا وترتيـلا، وعلـى دراسـة علـوم اللغـة العربيـة، والعلـوم الشـرعية، وعلـوم القـرآن الكريـم ولـم يكـن ذلـك نتيجـة لسياسـة لغويـة مرسـومة، وإنمـا كان لاعتقـاد العلمـاء أن نشـر اللغـة العربيـة هـو نشـر للإسـلام وهـو نـوع مـن الجهـاد المكلـف بـه المسـلم.

(١) انظـر: فتـوح البلـدان. أبـو العبـاس البـلاذري، تحقيـق أنيـس الطبـاع وآخريـن، مؤسسـة المعـارف، بـيروت، لبنـان.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

فـكان طـلاب العلـم الميسـورون يشـدون الرحـال إلى جامـع الزيتونـة في تونـس الـذي أسـس سـنة ٦٩٨هـ أو إلى الجامـع الأزهـر في مصـر الـذي أسـس سـنة ٩٧٢هـ، وكان هـذان الجامعـان بمثابـة جامعتـين ينهـل منهمـا طـلاب العلـم مـن ليبيـا العلـوم اللغويـة والشـرعية وعلـوم القـرآن الكريـم، وبعـد تخرجهـم يرجعـون إلى ليبيـا يعلّمـون اللغـة العربيـة الفصـحى والشـريعة الإسـلامية، وبـرز مـن هـذه البعثـات فقهـاء وأدبـاء أمثـال الشـيخ الطاهـر الـزاوي الـذي تقلـد منصـب الإفتـاء في ليبيـا، والأديـب الصحفـي علـي مصطفـى المصراتي الـذي تـولى رئاسـة تحريـر عـدة صحـف في ليبيـا.

بـل إن هنـاك مـن علمـاء اللغـة الليبيـين مـن سـبقوا الطاهـر الـزاوي والمصـراتي، ومـن هـؤلاء مـن بـرز واشـتهر في العلـم ولـم يـبرح المدينـة الـتي ولـد وتـربى فيهـا وهـو أبـو إسـحاق إبراهيـم بـن الأجـدابي الـذي ألـف معجمـا لغويـا طبقـت شـهرته الآفـاق سـماه (كفايـة المتحفـظ وغايـة المتلفـظ)، وعندمـا سـئل كيـف تحصـل علـى هـذه المعـارف الـتي أهلتـه لأن يؤلـف هـذا المعجـم، أجـاب بقولـه: «لقـد اكتسـبت المعرفـة مـن هـوارة وزناتـة». مشـيرا لاسـم البوابتـين الرئيسـيتين لمدينـة طرابلـس؛ فهـذا يعـني أن طرابلـس كانـت تعـج بالعلمـاء القادمـين إليهـا مـن الشـرق والغـرب. فاللغـة العربيـة بقيـت حيـة مسـتعملة في الأوسـاط العلميـة بـدون أن تكـون هنـاك سياسـة لغويـة منظمـة لاسـتعمالها، وبالرغـم مـن هيمنـة اللغـات الأجنبيـة علـى المسـتوى الرسـمي.

- **ليبيا بعد الاستقلال:**

اسـتقلت ليبيـا سـنة ١٩٥١م، وخضعـت الدولـة إلى ثلاثـة أنـواع مـن الحكـم؛ الملكـي مـن سـنة ١٩٥١م إلى سـنة ١٩٦٩م، والحكـم الجمهـوري مـن سـنة ١٩٦٩م إلى ٢٠١١م، والفـترة الانتقاليـة مـن سـنة ٢٠١١م إلى سـنة ٢٠٢٣م. ففـي العهـد الملكـي صـدر أول دسـتور لليبيـا سـنة ١٩٥١م، نـص في المـادة (١٨٦) منـه علـى أن «اللغـة العربيـة هـي اللغـة الرسـمية للدولـة». وذلـك أول قـرار ليـبي رسـمي في السياسـة الليبيـة. ورغـم اختـلاف نظـم الحكـم في ليبيـا فقـد بقـي مضمـون هـذه المـادة محافظـا عليـه ففـي دسـتور سـنة ١٩٦٩م نصـت المـادة رقـم (٢) علـى أن «الإسـلام ديـن الدولـة، واللغـة العربيـة لغتهـا الرسـمية، وتحـمي الدولـة حريـة القيـام

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

بشـعائر الأديـان طبقـا للعـادات المرعيـة»، وكذلـك الدسـتور المؤقـت لسـنة ٢٠١١م،فقـد نصـت المـادة رقـم (١) علـى أن «ليبيـا دولـة ديمقراطيـة مسـتقلة، الشـعب فيهـا مصـدر السـلطات، عاصمتهـا طرابلـس، ودينهـا الإسـلام، والشـريعة الإسـلامية المصـدر الرئيـس للتشـريع، وتكفـل الدولـة لغـير المسـلمين حريـة القيـام بشـعائرهم الدينيـة، واللغـة الرسـمية هـي اللغـة العربيـة مـع ضمـان الحقـوق اللغويـة و الثقافيـة للأمازيـغ والتبـو والطـوارق وكل مكونـات المجتمـع الليبـي». وعنـد النظـر عمومـا إلى مكانـة اللغـة العربيـة في السياسـة اللغويـة فهـي لـم تتغـير، وسـنفصل الآن بإيجـاز أنـواع السياسـة اللغويـة في ليبيـا بعـد الاسـتقلال، وذلـك علـى النحـو الآتي:

- **التقييس اللغوي:**

عندما استقلت ليبيا سنة ١٩٥١م كان الوضع اللغوي فيها على النحو الآتي:

أ. اسـتمر اسـتعمال لغـة المسـتعمر الإيطـالي في ليبيـا خصوصـا فيمـا يتعلـق بالأمـور الميكانيكيـة والـورش وأسـماء قطـع غيـار السـيارات؛ لأن جاليـة مـن الإيطاليـين بقيـت حـتى منتصـف فـترة الحكـم الجمهـوري.

ب. اسـتعمال اللغـة الإنجليزيـة الـتي دخلـت ليبيـا بدخـول الإدارة البريطانيـة لهـا مـن سـنة ١٩٤١م إلى سـنة ١٩٥٠م، واقتصـر هـذا الاسـتعمال علـى الإدارة؛ فعامـة الشـعب يسـتعمل اللهجـة العربيـة الليبيـة، والمثقفـون منهـم وهـم قلـة قليلةيسـتعملون الفصـحى في تواصلهـم المحـرر وفي تأليفهـم للكتـب.

ج. اللغـة المسـتعملة في عامـة الشـعب هـي اللغـة العربيـة في مسـتواها اللهـجي علـى أوسـع نطـاق، وفي مسـتواها الفصيـح في نطـاق ضيـق مقتصـر علـى (الكتاتيـب) وهـي مـدارس أهليـة تقـوم علـى تحفيـظ القـرآن الكريـم، وتدريـس قواعـد اللغـة العربيـة الفصـحى.

فـكان لا بـدّ لهـذه الدولـة الناشـئة في هـذه البيئـة اللغويـة أن تحـدد اللغـة الرسـمية لهـا، فلـم يقـع الخيـار علـى اللغـة الإيطاليـة لأنهـا لغـة المسـتعمر، وليـس لهـا اسـتعمال في

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

القطاعات الشعبية؛ لأن الإيطاليين لم يهتموا بتدريس لغتهم لعامة الشعب، ولم يكن الخيار أيضا اللغة الإنجليزية نظرا لقصر المدة التي بقيتها في ليبيا ولأنها غير مستعملة عند عامة الشعب، فتعين لدى الدولة أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية، ومن بين مستويات اللغة العربية اختير المستوى الفصيح لأن القرآن الكريم نزل به، ولأنه مكتوب يمكن تدريسه ونقله عبر الأجيال، ولسمعته المتفوقة على المستوى اللهجي. فكان أول سياسة لغوية وضعت في البلاد هي المادة (١٨٦) من دستور ١٩٥١م التي ذكرت سابقا.

واستمرت السياسة اللغوية في العهد الملكي والعهد الجمهوري تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد؛ ويعني ذلك أنها لغة التعامل الرسمي للمؤسسات الحكومية، ولغة التعليم، ولغة العقود التي تبرم مع الدول الخارجية، وإن كان هناك استثناءات في العهدين يسمح من خلالها باستعمال اللغة الإنجليزية عند الضرورة خصوصا في التعليم العالي التطبيقي كالهندسة والطب.

وفي سنة ٢٠١١م عندما تغير الحكم الجمهوري في ليبيا، ودخلت البلاد في فترة انتقالية إلى سنة ٢٠٢٣م طالبت المكونات في المجتمع الليبي؛ وهي الأمازيغ والتبو بترسيم لغاتها، ولكن إلى حد الآن لم ينص الدستور الليبي على رسمية أيّ من هاتين اللغتين واكتفى بالقول: «تضمن الدولة الليبية الحقوق الثقافية لكل مكونات المجتمع الليبي وتعتبر لغاتها لغات وطنية»[1].

- **تخطيط الاكتساب اللغوي:**

بعد نيل الاستقلال والتخلص من الهيمنة الأجنبية بأربع سنوات التفتت ليبيا إلى التعليم، فأسست الجامعة الليبية في بنغازي سنة ١٩٥٥م، وكان نواة هذه الجامعة كلية الآداب التي ضمت قسمين هما: قسم اللغة العربية، وقسم اللغة الإنجليزية. فالمرسوم

(١) المادة رقم (١) من الدستور المؤقت لسنة ٢٠١١م.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الملكي رقم (١) خطا أول خطوة في سياسة الاكتساب اللغوي في ليبيا، حيث نصت المادة الأولى فيه على الآتي: «الجامعة الليبية هيئة علمية عامة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات والمعاهد التابعة لها، ومهمتها تزويد البلاد بالأخصائيين والفنيين والخبراء في فروع العلوم المختلفة، والعمل على رقي الآداب والفنون وتقدمها ونشر الثقافة والبحوث العلمية»[١].

ولم يكتف العهد الملكي بذلك بل أحيا وطور التعليم الديني الذي كان قبل الاستقلال يتمثل في معهد السيد محمد بن علي السنوسي في مدينة البيضاء، وفي طرابلس بمعهد أحمد باشا الديني (مؤسستان أهليتان لتعليم الدين) فقد طورهاتين المؤسستين إلى جامعة تضم كليات في اللغة العربية وفي أصول الدين وفي الشريعة على غرار نظام الأزهر؛ ففي سنة ١٩٦١م أصدر رئيس مجلس الوزراء بأمر الملك قانون تنظيم جامعة السيد محمد بن علي السنوسي، ومن أهدافها تعليم اللغة العربية والشريعة الإسلامية في المرحلتين الجامعية والعليا، وفتحت الجامعة معهدا تحت اسم (معهد البعوث) التحق به طلبة من الأقطار الإسلامية لتعلم اللغة العربية ومبادي الدين الإسلامي[٢]. وفي العهد الجمهوري تغير اسم هذه الجامعة وسميت (الجامعة الإسلامية) ولكن ما فتئت أن ألغيت وضمت إلى جامعة بنغازي المسماة في العهد الجمهوري بـ (جامعة قاريونس). وفي سنة ١٩٧٢م أنشأ نظام الجمهورية مؤسسة سماها (جمعية الدعوة الإسلامية)،ومن أهم الأهداف التي رسمت لها: «نشر اللغة العربية بجميع الوسائل بوصفها لغة القرآن الكريم بما في ذلك مطالبة الدول الإسلامية بجعلها اللغة الرسمية وتدريسها كمادة أساسية في جميع مراحل التعليم»[٣].

(١) قانون بتنظيم الجامعة الليبية، مجلس الوزراء بأمر الملك، سنة ١٩٥٥م.
(٢) قانون إنشاء جامعة السيد محمد بن علي السنوسي. لسنة ١٩٦١م، رئيس مجلس الوزراء، الجريدة الرسمية.
(٣) قانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٢م بإنشاء جمعية الدعوة الإسلامية، الجريدة الرسمية، طرابلس، ليبيا.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وبالرغم من غلبة الطابع السياسي على هذه المؤسسة حيث إن عملها لم يكن داخل ليبيا، وإنما كان خارجها في بعض الأقطار الإسلامية وخصوصا في إفريقيا، فقد أسست مدارس للقرآن الكريم، وكليات تدرس اللغة العربية والشريعة في بعض الدول العربية والإفريقية، وساهمت في نشاط الجامعات الإسلامية بإرسال أعضاء هيئة التدريس إليها. وفي الفترة الانتقالية من سنة ٢٠١١م إلى سنة ٢٠٢٣م أعاد تنظيم هذه المؤسسة المؤتمر الوطني الانتقالي، وأبقى عليها مجلس النواب والحكومات المتوالية، ولكن نظرا لشحّ الميزانية وسوء الإدارة ضعفت هذه المؤسسة ولم تعد قادرة على وظيفتها التي أنشئت من أجلها. وفي الفترة الانتقالية أسست أيضا كليات متخصصة في الشريعة الإسلامية واللغة العربية، وسمح لوزارة الأوقاف أن تؤسس مدارس قرآنية لتحفيظ القرآن الكريم وعلوم اللغة العربية؛ ففي سنة ٢٠١٢م صدر قرار بشأن تنظيم وتحديد اختصاصات الجهاز الإداري بوزارة الأوقاف، ومن أهم الأهداف التي رسمت لهذه الوزرة: «الدعوة إلى حفظ القرآن الكريم والسنة النبوية وإحياء ذلك في المجتمع، وإجراء امتحانات القرآن الكريم، ومنح الإجازات الخاصة لذلك، واقتراح المناهج الميسرة في تدريس علوم القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة»[1]. فسياسة الاكتساب اللغوي في ليبيا من حيث التنظيم القانوني النظري الإجرائي سائرة على نحو مرض، ولكن هل هذه القوانين والتشريعات التي تهدف إلى الاكتساب اللغوي آتت أكلها وحققت الهدف الذي توخاه المشرع الليبي لها؟ هذ ما سنتناوله لاحقا في هذه الدراسة.

- **تخطيط الوضع اللغوي:**

في بداية الخمسينات من القرن العشرين عندما استقلت ليبيا كانت نسبة الأمية فيها مرتفعة جدا، وكانت لغة المستعمر الإيطالي مسيطرة على المشهد خصوصا في الجوانب الحِرفية، والمثقفون في هذه الفترة أغلبهم نشأ في بيئة ثقافية إيطالية إلا الذين درسوا بجامع الزيتونة بتونس أو الجامع الأزهر بمصر، وكان تعليم اللغة العربية الفصحى

(١) قرار رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٢م بشأن تنظيم وتحديد اختصاصات الجهاز الإداري لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية وتقرير بعض الأحكام. الجريدة الرسمية، مادة رقم (٨).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

داخل البلاد مقصوراً على الكتاتيب (المدارس القرآنية) الأهلية التي ليس لديها القدرة على استيعاب الأعداد الكثيرة من الطلاب؛ لذلك فالنمط اللغوي السائد في الاستعمال اللغوي الرسمي الإيطالية.

وأمام هذا المشهد اللغوي المحير وجدت الدولة الفتية الناشئة أن لا مفر لها إلا أن تفكر في وضع اللغة العربية الفصحى وتسن القوانين لإنقاذها وحمايتها من اللغات الأجنبية، ومن تأثير اللهجة العامية فيها، ففي السنة الثانية بعد الاستقلال أي سنة ١٩٥٢م سنت الدولة قانون رقم (٦) تحت اسم (قانون اللغة العربية)، وكان مصدر هذا القانون من أعلى سلطة تنفيذية في ليبيا وهو رئيس مجلس الوزراء بأمر الملك، ومن أهم مواده المادة رقم (٢) التي تنص الفقرة الأولى والثانية منها على الآتي:

١- يجب أن يحرر باللغة العربية جميع ما يقدم إلى حكومة المملكة الليبية المتحدة أو نظارات الولايات أو المصالح الاتحادية أو الولائية أو الهيئات البلدية من المخاطبات والعطاءات وغيرها من المحررات وما يلحق من الوثائق، فإذا كانت هذه المحررات مكتوبة بلغة أجنبية وجب أن يرفق بها نصها باللغة العربية، ويعدّ النص العربي هو النص الذي يعتمد عليه.

٢- يترتب على عدم مراعاة الفقرة الأولى من هذه المادة اعتبار المحررات والعطاءات والوثائق المذكورة كأن لم تقدم».

وبعد اكتشاف النفط في ليبيا سنة ١٩٥٨م وبداية إنتاجه سنة ١٩٦١م دخلت اللغة الإنجليزية المشهد اللغوي في ليبيا؛ لأن معظم الشركات التي استخرجت النفط في ليبيا هي شركات إنجليزية أو أمريكية، ولم ينظر إلى هذه اللغة الوافدة من قبل الشعب كنظرته للغة الإيطالية لغة المستعمر، وإنما نظر إليها على أنها لغة العمل ومن يكتسبها يستفيد اقتصاديا، فأصبحت اللغة الإنجليزية المنافس الثاني للغة العربية الفصحى بعد العامية؛ لذلك بعد ثمان سنوات من إنتاج النفط في ليبيا واستشراء اللغة الإنجليزية في المعاملات بين الشركات الأجنبية، والشركات المساعدة في البلاد

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وتحمس المواطنين لتعليم أبنائهم اللغة الإنجليزية ليتمكنوا من الحصول على وظائف في الشركات النفطية وفي وزارة النفط؛ للرواتب العالية التي يتقاضاها الموظفون في تلك الجهات، وتغير النظام الملكي إلى نظام جمهوري تزعمه ضباط من الجيش متحمسون للقومية أصدر مجلس قيادة الثورة المشكل من هؤلاء الضباط قانونا مستقلا يخص وضع اللغة العربية ونصه كالآتي:

« أصدر مجلس قيادة الثورة أمرين يقضيان بوجوب استعمال اللغة العربية، وذلك على النحو الآتي:

- الأمر الصادر في ١٩ سبتمبر ١٩٦٩م ويقضي بأن تكتب جميع الواجهات واللافتات والبطاقات والتذاكر باللغة العربية فقط. وعلى جميع الوزارات وأصحاب المحلات والمؤسسات العامة والشركات تنفيذ هذا الأمر كل فيما يخصه في موعد أقصاه ٣٠ سبتمبر ١٩٦٩م، ويستثنى من ذلك الأرقام باعتبارها عربية.
- الأمر الصادر في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٩م، ويقضي بأن تطبع البطاقات والتذاكر باللغة العربية فقط، وعلى جميع الوزارات وأصحاب المحلات والمؤسسات العامة والشركات تنفيذ هذا الأمر كل فيما يخصه في موعد أقصاه ٣٠ سبتمبر ١٩٦٩م، ويستثنى من ذلك الأرقام باعتبارها عربية »[١]. واستمر العمل على تخطيط الوضع اللغوي في ليبيا أثناء النظام الجمهوري. ففي سنة ١٩٩٤م، أسس مجمع اللغة العربية الليبي ومن أهداف هذا المجمع حسب ما ورد في قرار تأسيسه: «المحافظة على اللغة العربية، والحرص على وفائها بمطالب العلوم والفنون في تقدمها وملاءمتها لحاجات الحياة في العصر الحاضر»[٢].

(١) الجريدة الرسمية، عدد ٢٤ سبتمبر ١٩٦٩م، السنة السابعة.
(٢) قرار اللجنة الشعبية العامة لسنة ١٩٩٤م رقم (١٢٤) لسنة ١٩٩٤م بإنشاء مجمع اللغة العربية، الجريدة الرسمية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وبإنشاء مجمع اللغة في ليبيا دخلت السياسة اللغوية الليبية في طور التخطيط لمتن اللغة؛ حيث أسس المجمع في السنين الأولى من نشأته لجنة (السلامة اللغوية) ومهمتها حثّ الإدارات والمؤسسات الحكومية على أن يكون هناك مدقق لغوي لكل مراسلاتها، ومخاطبة الجهات الإعلامية من صحافة وإذاعة على تصحيح لغة ما ينشر من خلالها، كما أن المجمع نشر العديد من المعاجم اللغوية. وأسس لجنة أخرى داعمة لوضع اللغة العربية في ليبيا سماها (لجنة الأسماء والتسميات)، ومهمة هذه اللجنة استبدال أسماء عربية للأشخاص والمؤسسات والشركات بأسماء أجنبية.

فالوضع اللغوي في ليبيا مقارنة بالدول العربية في شمال إفريقيا يعدّ في حال حسن لأسباب تاريخية، وأخرى ذاتية، من ذلك:

١- أن المستعمر الإيطالي لم يحرص على تعليم الشعب اللغة الإيطالية بل كان جلّ اهتمامه استخدام أفراد الشعب في العمالة أو في التجنيد.

٢- الإدارة البريطانية لم تستقر في ليبيا إلا مدة قصيرة؛ فاللغة الإنجليزية لم تستعمل بشكل واسع بين قطاعات الشعب.

٣- استمرار جذوة الحرص على تعلم اللغة العربية الفصحى بين الليبيين رغم سيطرة القوى الأجنبية، فكانت وفود الطلاب - كما أسلفنا - تنهل من علوم العربية، إما في الأزهر أو في الزيتونة، إضافة إلى المعاهد الدينية المحلية.

٤- لم تستوطن ليبيا جالية ذات حجم كبير لا تعرف العربية.

٥- ليبيا منذ الفتح الإسلامي إلى بداية القرن العشرين قبل دخول المواصلات الحديثة كالطيران كانت بمثابة همزة وصل بين غرب الوطن العربي وشرقه؛ فالحجاج كل سنة يمرون بالمدن الرئيسية فيها مثل طرابلس، ومصراته،

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وبنغـازي، ومـا زالـت آثـار ذلـك في تسـمية بعـض الشـوارع في هـذه المـدن باسـم (الحاجيـة) وهـو الممـر الخـاص في المدينـة للحجـاج المغادريـن لهـا شـرقا أو غربـا.

ولا شـك أن في ذلـك تأثيراً كبيراً على المشـهد اللغـوي في ليبيـا، فمـن القادمـين إليهـا مـن يكـون عالمـا ويسـتقر فيهـا فـترة زمنيـة معينـة تتـاح لـه فرصـة التأليـف في اللغـة العربيـة، وإفـادة طالـبي العلـم والعلمـاء كابـن منظـور مؤلـف معجـم (لسـان العـرب) حيـث تـولى القضـاء في طرابلـس[1].

وكل مـا سـبق لـه أثـر واضـح في المشـهد اللغـوي في ليبيـا فبعـد الاسـتقلال عند الشـروع في ترسـيم السياسـة اللغويةنـص الدسـتور الليبي على رسـمية اللغـة العربيـة؛ لأنـه كما أسـلفنا لـم تسـتطع اللغـات الـتي دخلـت ليبيـا القضـاء عليها،بالرغـم مـن إصـرار النظـم السياسـية المختلفـةفي ليبيـا علـى تقديـم اللغةالعربيـة علـى غيرهـا مـن اللغـات صـدرت قوانـين ولـوائح تحمـل في جعبتهـا اسـتثناءات تمكـن اللغـة الإنجليزيـة مـن الاسـتعمال في بعـض مؤسسـات التعليـم العـالي مثـل كليـات الطـب والهندسـة، إضافـة إلى ذلـك أنـه في الدسـتور المؤقـت سـنة ٢٠١١م وصفـت لغـة الأمازيـغ ولغـة التبـو بأنهـا لغـات وطنيـة.

فالسـؤال الـذي يتبـادر للذهـن الآن كيـف توصـف رسـمية اللغـة العربيـة، مـع مشـاركة اللغـة الإنجليزيـة لهـا في الاسـتعمال، ومشـاركة اللغتـين الأمازيغيـة ولغـة التبـو لهـا في الوطنيـة؟

يمكـن الإجابـة عـن هـذا السـؤال مـن خـلال مـا قدمـه (كوبر) مـن وصـف للغة الرسـمية؛ وهـو على النحـو الآتي:

١- اللغة الرسمية:

هـي اللغـة الـتي يمنحهـا الدسـتور صفـة الرسـمية، وقـد لا تكـون مسـتعملة في كل المصالـح الإداريـة والشـؤون الاجتماعيـة، وقـد لا تكـون رمزيـة.

(١) لسان العرب، جمال الدين محمد بن منظور، دار صادر، بيروت، ج ١، ص ٤.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

٢- اللغة القانونية:

هـي اللغـة الـتي تسـتخدمها بعـض القطاعـات الحكوميـة وسـيلة لأنشـطتها اليوميـة، وإن لـم يعلـن عـن رسـميتها.

٣- اللغة المستعملة:

هـي اللغـة الـتي تعـد رمـز الدولـة، وقـد يعلـن عـن رسـميتها أو يؤخـذ بهـا وقـد لا يحـدث ذلـك.

وعلـى هـذا الوصـف يمكـن القـول بـأن اللغـة العربيـة في ليبيـا لغـة رسـمية قانونيـة ورمزيـة غـير أنهـا ليسـت مسـتعملة في بعـض المجـالات. (المحمـود، ٢٠١٨ م).

ويمكن هنا طرح سؤالين أساسيين، هما:

أ. إلى أي مـدى يتفـق وصـف واقـع اللغـة العربيـة في ليبيـا اليـوم مـع هـذا الـرأي القائـل بـأن اللغـة العربيـة في ليبيـا لغـة رسـمية قانونيـة رمزيـة؟

ب. وإذا اتفـق فمـا دور السياسـات اللغويـة في تأكيـد هـذا الـرأي؟ وإذا لـم يتفـق فمـا القوانـين والتشـريعات الـتي تعارضـه؟

سـنحاول الإجابـة عـن هذيـن السـؤالين بالتحقـق والفـرز ووصـف القـرارات المتنوعـة في السياسـة اللغويـة الليبيـة في هـذه الدراسـة.

- **منهج الدراسة**

اتبعـت هـذه الدراسـة المنهـج الوصفـي في تحليـل قـرارات السياسـة اللغويـة في ليبيـا وذلـك لبيـان مـا احتوتـه السياسـة اللغويـة مـن أنـواع للقـرارات، وأهدافهـا، ومجالاتهـا، وجهـات إصدارهـا ومـدى تطبيقهـا وفعاليتهـا في المشـهد اللغـوي الليبـي. كمـا يحتـوي الوصـف علـى اسـتعراض التحديـات الـتي تقـف دون تطبيـق بعـض السياسـات اللغويـة، وإبـراز

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجهود التي بذلت وتبذل لسن القوانين والقرارات التي من شأنها إحياء اللغة العربية بين المواطنين وتجذير الصورة النمطية ذات التقدير العالي في نفوسهم، وتعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الوسائل الكيفية والكمية لتحليل (٤٨) قرارا موزعا على حسب اختلاف أنظمة الحكم التي توالت على ليبيا بعد الاستقلال أي من سنة ١٩٥١ إلى سنة ٢٠٢٢م.

- **استخدام المنهج التاريخي الوصفي:**

فرضت طبيعة هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التاريخي؛ لتحديد السياسات اللغوية التي سنها المشرع الليبي منذ الاستقلال سنة ١٩٥١م، وحتى سنة ٢٠٢٢م. فقد تم استخدام هذا المنهج في التحليل الكمي للقرارات من حيث سنة وجهة إصدارها وأنواعها (مستقل أو عرضي) وهدفها، واستخدام منهج دراسة الحالة بقصد التمكن من دراسة التخطيط اللغوي في ليبيا عبر مراحله الزمنية والتعمق في وصف هذه السياسات للوصول إلى نتائج موضوعية دقيقة عن حالة السياسة اللغوية التي سنها المشرع الليبي، خلال هذه الفترة الزمنية في التعامل مع اللغة العربية واللغات الأخرى المستعملة في ليبيا.

والمظهر العام للسياسة اللغوية في ليبيا يصور لنا أن السياسة اللغوية خضعت لثلاث مراحل متباينة؛ مرحلة الحكم الملكي من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٩، وهي مرحلة انفتاح على اللغات الأخرى، ثم مرحلة الحكم الجمهوري، وهي مرحلة اللغة الواحدة (العربية) من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠١١م، والمرحلة الانتقالية من سنة ٢٠١١م إلى سنة ٢٠٢٣م، وهي بداية لمرحلة انفتاح على اللغات والثقافات المحلية (لغة الأمازيغ والتبو) في ليبيا.

- **أنواع التخطيط اللغوي التي قامت عليها هذه الدراسة:**

قامت الدراسة على أنواع التخطيط اللغوي التي حددها (كوبر) سنة ١٩٨٩م في ثلاثة أنواع هي:

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

أ. تخطيط الوضع اللغوي وهو «دراسة واقع اللغة في مجتمع ما والتنبؤ بمستقبلها من خلال فحص معطيات الواقع ومتغيراته، ثم محاولة التأثير في ذلك المستقبل وتوجيهه نحو ما يراد» (المحمود ٢٠١٨م).

ب. تخطيط الاكتساب اللغوي، وهو «الجهود المنظمة لنشر اللغة من خلال النظام التعليمي».

ج. تخطيط المتن اللغوي «الجهود المنظمة لتغيير بنية اللغة مثل إصلاح النظام الكتابي والإملائي للغة أو التقييس» (المحمود ٢٠١٨).

أهداف التخطيط كما أشار إليها المحمود (٢٠١٨) هي: التنقية اللغوية، والإحياء اللغوي، والإصلاح اللغوي، والتقييس اللغوي ونشر اللغة وتحديث المفردات اللغوية وتقييس المصطلحات وتوحيدها، والتبسيط اللغوي والتبسيط الأسلوبي، وصيانة اللغة.

مجالات التخطيط اللغوي: وهي تلك القطاعات الحكومية التي تخضع للسلطة التنفيذية في الدولة، وتتعرض لتخطيط لغوي معين؛ مثل الإدارات العامة، والتعليم والصحة والقانون والاقتصاد والإعلام والرياضة والسياحة والعمل. وغيرها ونوع القرار (مستقل أو عرضي) وسنة إصداره.

الجهات التي أصدرت القرار اللغوي: وهي أجهزة الدولة المختلفة مثل الملك أو مجلس الوزراء في العهد الملكي، أو مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء في بداية العهد الجمهوري أو مؤتمر الشعب العام في أواخر العهد الجمهوري، أو المؤتمر الوطني في الفترة الانتقالية أو الوزارات والهيئات العامة.

- **تحليل السياسات اللغوية في ليبيا**

جاء الوصف الموضوعي للسياسة اللغوية الليبية في هذه الدراسة على مسارين؛ هما التحليل الكمي، وبيان الجانب الكيفي لنصوص القرارات؛ مبينا بالأشكال والجداول والرسوم البيانية؛ لذلك فالمستهدف في التحليل الكمي ما يلي:

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

أ. عـدد القوانـين وأنواعهـا (مسـتقل أو عـرضي)، ثـم تفصيـل تنوعهـا حسـب الحـالات الـتي صدرت بشـأنها.

ب. أهدافها ومجالاتها وأبرز الجهات المصدرة لها، ولماذا؟

ج. تتبع المسار الزمني لها، لبيان عددها ونوعها في كل سنة.

والمستهدف في الجانب الكيفي ما يلي:

أ. دراسة الأسباب والظواهر التي أدت إلى إصدار السياسة اللغوية في ليبيا.

ب. أبرز الجهات المصدرة للسياسات اللغوية فيها، ولماذا؟

ج. أبـرز التحديـات الـتي تواجههـا اللغـة العربيـة في ليبيـا، وهـل بإمـكان هـذه السياسـات الآن مواجهـة هـذه التحديات؟

د. بيـان وجـوه التحسـين الممكنـة للواقـع اللغـوي في ليبيـا، وكيفيـة تقويـة السياسـة اللغويـة في كـوادر الدولـة المختلفـة.

- **التحليل الكمي:**

في إطـار التحليـل الكـمي لمنظومـة السياسـة اللغويـة في ليبيـا رأينـا أنـه لا بـدّ في البدايـة مـن تحديـد عـدد هـذه السياسـات اللغويـة، وتوزيعهـا علـى السـنوات الـتي صـدرت فيهـا في المـدة الممتـدة مـن سـنة ١٩٥١م إلى سـنة ٢٠٢٢م، كمـا يلخصـه الجـدول رقـم (٣). وملحـق بهـذا الجـدول الشـكل رقـم (١) لتوضيـح المسـار التاريـخي الـذي قطعتـه السياسـة اللغويـة في ليبيـا خـلال المـدة المذكـورة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الجدول (٣): توزيع القرارات على سنوات صدورها

سنة الإصدار	العدد
١٩٥١	١
١٩٥٢	١
١٩٥٤	١
١٩٥٥	٢
١٩٦١	٢
١٩٦٢	١
١٩٦٩	٢
١٩٧٠	١
١٩٧١	١
١٩٧٢	١
١٩٧٥	٣
١٩٧٦	١
١٩٨٤	١
١٩٨٥	١
١٩٨٦	١
١٩٨٧	١
١٩٨٩	١
١٩٩٢	١
١٩٩٤	٢

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

سنة الإصدار	العدد
١٩٩٦	٢
٢٠٠١	١
٢٠٠٢	١
٢٠٠٦	٢
٢٠١٠	٢
٢٠١١	٤
٢٠١٢	٢
٢٠١٤	١
٢٠١٥	١
٢٠١٨	١
٢٠١٩	٢
٢٠٢٠	١
٢٠٢١	١
٢٠٢٢	٢
	٤٨

لقد استمرت فترة الحكم الملكي من سنة ١٩٥١م إلى سنة ١٩٦٩م، ومدتها هي (١٨) سنة، وكان عدد القرارات التي صدرت في هذه المدة هي (٨) قرارات. واستمرت فترة الحكم الجمهوري في ليبيا من سنة ١٩٦٩م إلى ٢٠١١م وصدر في أثنائها (٢٥) قرارا. ومن سنة ٢٠١١م إلى سنة ٢٠٢٢م تعيش ليبيا في فترة انتقالية لم يصدر فيها دستور دائم، وتوالت عليها أربع حكومات لتسيير الأعمال، وبالرغم من ذلك فقد صدرت قرارات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

لحماية اللغة العربية، ومجموع ما صدر من قرارات في هذه المدة هو (١٥) قرارا. فنلاحظ أنه بالرغم من تعاقب عدد من أنظمة الحكم في ليبيا بقي الاهتمام بتنظيم السياسة اللغوية في البلاد. وفيما يلي الشكل يبين رقم (١) يبين عدد القرارات السياسة اللغوية في كل سنة عبر المدة الزمنية من ١٩٥١ إلى سنة ٢٠٢٢م.

الشكل (١): توزيع القرارات على سنوات الإصدار

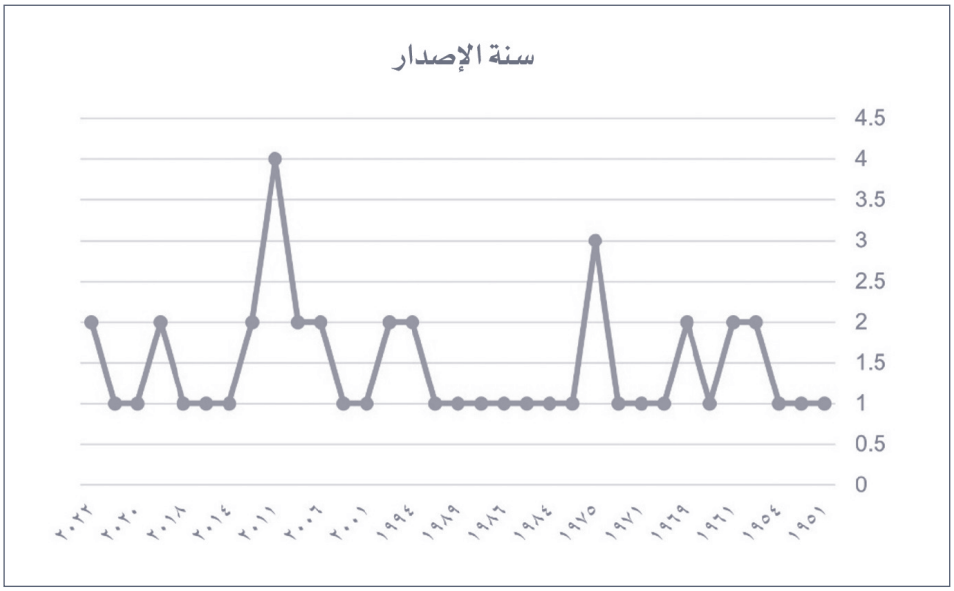

وتنقسم القرارات الصادرة إلى نوعين. الأول قرارات مستقلة تكون صادرة أصلا لغرض لغوي، والآخر قرارات عرضية يتم فيها التطرق للشأن اللغوي عرضا. ويلخص الجدول (٤) والشكل (٢) توزيع القرارات من هذه الناحية.

الجدول (٤): أعداد القرارات بحسب نوعها

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	١٦
قرار عرضي	٣٢
	٤٨

الشكل (٢): توزيع القرارات بحسب النوع

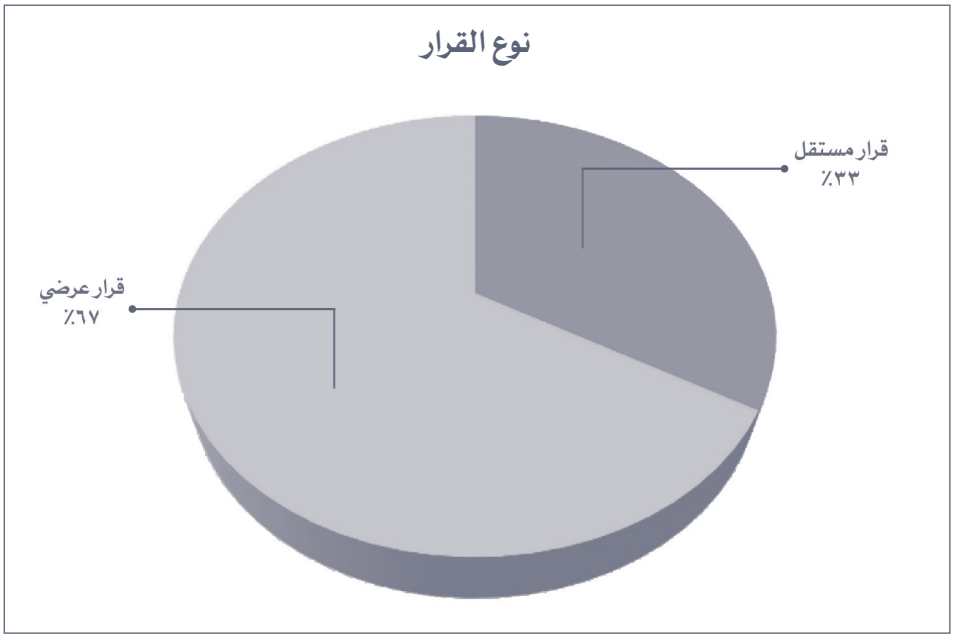

ومن الموضوعات التي تطرقت لها القرارات المستقلة حظر استعمال غير العربية، وحظر الكتابة باللهجة، والجوانب المتعلقة بكتابة الواجهات واللافتات، وتعليم اللغات، وتحسين الخطوط وضبط الرسم الصوتي، وبعض الجوانب المتعلقة بالنشاط التجاري والاقتصادي وعدد من القضايا الأخرى التي يلخصها الجدول رقم (٥) أدناه.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٥): تلخيص موضوعات القرارات المستقلة والعرضية في مدونة القرارات

ر.م.	رقم القرار	نصه	نوعه	
			مستقل	عرضي
١	—	اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة		✓
٢	٢٤	يحظر استعمال غير العربية في جميع المجالات.	✓	
٣	٦	اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة بناء على المادة (١٨٦) من الدستور.	✓	
٤	—	قرار رئيس الأكاديمية الليبية رقم (٥٣٦) لسنة ٢٠٢١ م بشأن فتح مدارس وأقسام بفرع الأكاديمية الليبية - غريان.		✓
٥	١٨	الإعلان الدستوري المؤقت لسنة ٢٠١١ م اللغة العربية هي اللغة الرسمية، وتضمن الدولة الليبية الحقوق الثقافية لكل مكونات المجتمع الليبي وتعتبر لغاتها لغات وطنية.		✓
٦	—	المجلس الوطني الانتقالي قانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١م بشأن تنظيم الجريدة الرسمية.		✓
٧	١٢	مؤتمر الشعب العام القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٤م بمنع استعمال غير اللغة العربية والأرقام العربية في جميع المجالات.	✓	
٨	٣	مرسوم ملكي لسنة ١٩٥٢م بشأن تحرير السجلات والدفاتر باللغة العربية.	✓	
٩	—	الإعلان الدستوري لسنة ١٩٦٩م المادة رقم (٢) الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقا للعادات المتبعة.		✓

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ر.م.	رقم القرار	نصه	نوعه	
			مستقل	عرضي
١٠	٦	أمر مجلس قيادة الثورة لسنة ١٩٦٩م رقم (٦) بوجوب استعمال اللغة العربية.	✓	
١١	٩٥	وزير الداخلية قرار رقم (٩٥) لسنة ١٩٧٥م بشأن تعريب كتيبات المركبات الآلية.	✓	
١٢	٥٠	قرار وزير الدولة للتغذية والثروة البحرية رقم (٦١) لسنة ١٩٧٥م بحظر استعمال كلمة (بسكويت).	✓	
١٣	٣٩٠	قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة رقم (٢٩٠) لسنمة ١٩٨٧م بشأن حظر الكتابة باللهجة العامية في الصحف.	✓	
١٤	٢	قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٤٥) لسنة ١٩٨٦م بإنشاء مراكز لتعليم اللغات.		✓
١٥	١٦	قانون (١٦) بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٤م بمنع استعمال غير اللغة العربية والأرقام العربية.	✓	
١٦	١٢٤	قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٢٤) لسنة ١٩٩٤م بإنشاء مجمع اللغة العربية.	✓	
١٧	١٦٨٥	قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (١٦٨٥) لسنة ٢٠١٨م بإعادة تنظيم مجمع اللغة العربية الليبي.	✓	
١٨	٣٥٣	قرار مجلس الوزراء رقم (٣٥٣) لسنة ٢٠١٢م بإنشاء المركز الوطني للترجمة.	✓	
١٩	٢٥	قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٢م بشأن المركز الوطني للتعريب.	✓	

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ر.م.	رقم القرار	نصه	نوعه	
			مستقل	عرضي
٢٠	٢٧	قـرارا وزيـر الحكـم المحلـي المفـوض رقـم (٢٧) لسـنة ٢٠١٩م بشـأن لائحـة اللافتـات وأعمـال الدعايـة والإعـلان.		✓
٢١	—	مؤتمـر الشـعب العـام قانـون التعليـم رقـم (١٨) لسـنة ٢٠١٠م.		✓
٢٢	—	مجلـس الـوزراء قـرار رقـم (١٠١٣) لسـنة ٢٠٢٢م بشـأن إصـدار لائحـة تنظيـم شـؤون التربيـة والتعليـم لمرحلـتي التعليـم الأسـاسي والثانـوي.		✓
٢٣	٢١١	قـرار اللجنـة الشـعبية العامـة رقـم (٢١١) لسـنة ٢٠١١م بإصـدار لائحـة التعليـم الحـر.		✓
٢٤	٣	المؤتمـر الوطـني العـام قانـون رقـم (٣) لسـنة ٢٠١٥م بشـأن إنشـاء إدارة التعليـم الديني.		✓
٢٥	١	إدارة الهيئـة العامـة للقـوى العاملـة قـرار رقـم (١) لسـنة ١٩٩٤م بشـأن الأسـس والضوابـط اللازمـة للتعاقـد مـع غـير الليبيـين.		✓
٢٦	٣٥٣	قـرار وزيـر العـدل المفـوض رقـم (٣٥٣) لسـنة ٢٠١٩م بشـأن لائحـة المأذونـين.		✓
٢٧	١	قائـد عـام قـوة دفـاع برقـة قـرار رقـم (١) لسـنة ١٩٦١م بشـأن قـرار باللائحـة الداخليـة لكليـة ضبـاط الشـرطة قـوة دفـاع برقـة الملكيـة.		✓
٢٨	٨	المجلـس الوطـني الانتقالي القانـون رقـم (٨) لسـنة ٢٠١١م بشـأن تنظيـم الجريـدة الرسـمية.		✓
٢٩	٦	مجلـس قيـادة الثـورة قانـون رقـم (٦) لسـنة ١٩٧٥م بإنشـاء معهـد الإنمـاء العـربي.		✓

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ر.م.	رقم القرار	نصه	نوعه	
			مستقل	عرضي
٣٠	٦	مؤتمر الشعب العام قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦م بشأن القضاء.		✓
٣١	٩٣	اللجنة الشعبية العامة للصحة قرار رقم (٩٣) لسنة ١٩٩٦م بشأن إصدار لائحة تنظيم المعاهد الصحية.		✓
٣٢	٢٠	مجلس الوزراء قانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٠م بشأن العمل.		✓
٣٣	١٤٦٥	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اللائحة المنظمة للمرحلة التمهيدية بالجامعات الليبية لسنة ٢٠٢٢م.		✓
٣٤	—	قانون لسنة ١٩٦١م بشأن إصدار قانون جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية.		✓
٣٥	—	مجلس الوزراء قانون بتنظيم الجامعة الليبية لسنة ١٩٥٥م.		✓
٣٦	١	مرسوم بقانون لسنة ١٩٥٥ بشأن إنشاء الجامعة الليبية.		✓
٣٧	٨	قرار أمين مجمع اللغة العربية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تشكيل لجنة للأسماء والمسميات.	✓	
٣٨	٤	مجلس النواب قانون رقم (٤) ٢٠٢٠م بتعديل القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨م بشأن الجامعات.		✓
٣٩	١٢	مجلس جامعة طرابلس ٢٠١٤م مادة (١) يعتمد المقترح المقدم من السيد د / محمد خليفة الأسود حو (الكتابة الصوتية بالحرف العربي).	✓	
٤٠	٢٤٧	اللجنة الشعبية العامة قرار رقم (٢٤٧) لسنة ١٩٨٩م بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٧م بتنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا.		✓

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ر.م.	رقم القرار	نصه	نوعه	
			مستقل	عرضي
٤١	٥٨	مجلس قيادة الثورة قانون رقم (٥٨) بشأن إنشاء هيئة خاصة ذات نفع عام باسم (جمعية الدعوة الإسلامية).		✓
٤٢	—	مجلس الوزراء لائحة نظام معهد الخط لسنة ١٩٧٦م.	✓	
٤٣	٢١٢	مجلس الوزراء قرار رقم (٢١٢) لسنة ٢٠١٢م بتقرير بعض الأحكام في شأن معهد الدراسات الدبلوماسية.		✓
٤٤	٤٧٢	اللجنة الشعبية العامة قرار رقم (٤٧٢) لسنة ١٩٨٥م بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٥م بشأن مستندات السفر.		✓
٤٥	٧٨	قانون رقم (٧٨) لسنة ١٩٧١م بشأن تنظيم وزارة الإعلام.		✓
٤٦	٢٥٧	قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٥٧) ١٩٩٦م بشأن إنشاء الجامعة الأسمرية.		✓
٤٧	٥٠١	اللجنة الشعبية العامة قرار رقم ٥٠١ لسنة ٢٠١٠م بشأن إصدار لائحة تنظيم التعليم العالي.		✓
٤٨	١٧	قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٢م بشأن تعديل قانون المطبوعات.		✓

وقد صدرت هذه القرارات عن ١١ جهة مختلفة، يلخصها الجدول (٦) والشكل (٣). وكما هو موضح فيهما فإن اللجنة الشعبية ومجلس الوزراء هما أكثر الجهات إصداراً للقرارات بواقع ٩ قرارات لكل منهما.

الجدول (٦) جهات إصدار القرارات

جهة الإصدار	العدد
الجمعية الوطنية الليبية	١
اللجنة الشعبية العامة	٩

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

جهة الإصدار	العدد
المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني	٢
مجلس الوزراء	٩
المجلس الوطني الانتقالي	٣
مؤتمر الشعب العام	٥
المؤتمر الوطني العام	٢
مجلس قيادة الثورة	٥
مجلس النوّاب	٢
الوزارات والأجهزة الحكومية	٩
مجمع اللغة العربية	١
	٤٨

الشكل (٣): جهات إصدار القرارات

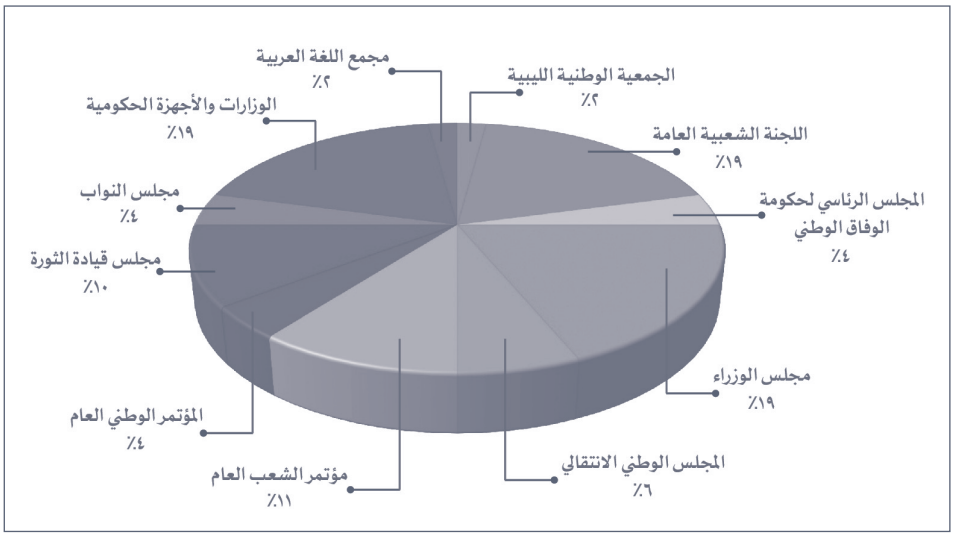

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وأمـا مـن ناحيـة المجـالات، فقـد توزعـت القـرارات علـى عشـرة مجـالات يلخصهـا الجـدول الرقـم (٧)، والشـكل (٣).

الجدول (٧): مجالات القرارات

مجال القرار	العدد
الاقتصاد	٤
الإدارة	١
الثقافة	٨
الشؤون الدينية	١
الدبلوماسي	١
التعليم	١٥
السفر والسياحة	١
العمل	٢
القانون	١١
الإعلام	٤
	٤٨

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الشكل (٤): مجالات القرارات

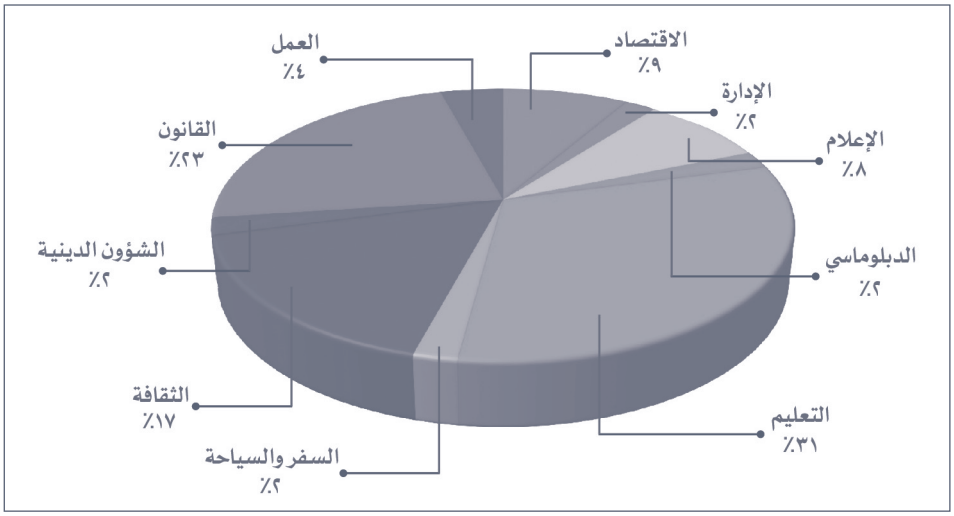

وكما هو واضح في الجدول والشكل أعلاه فإن مجال التعليم هو أكثر المجالات في عدد القرارات بواقع ١٥ قرارا، وبنسبة تبلغ ٣١٪، ثم مجال القانون بواقع ١١ قرارا، وبنسبة تبلغ ٢٣٪. ومن أمثلة القرارات التي تنتمي لهذا المجال. دستور المملكة الليبية لسنة ١٩٥١م المادة رقم (١٨٦) «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة»، قانون رقم (٦) بأمر الملك لسنة ١٩٥٢م بشأن قانون اللغة العربية لسنة ١٩٥٢م. والإعلان الدستوري للمجلس الوطني الانتقالي لسنة ٢٠١١م مادة (١) ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة، الشعب فيها مصدر السلطات، عاصمتها طرابلس، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، وتكفل الدولة لغير المسلمين حرية القيام بشعائرهم الدينية، واللغة الرسمية هي اللغة العربية، وتضمن الدولة الليبية الحقوق لكل مكونات المجتمع الليبي وتعتبر لغاتها لغات وطنية.

ثم تتوزع بقية القرارات على بقية المجالات. فمن أمثلة القرارات في المجال الاقتصادي قرار وزير المالية رقم (٣) لسنة ١٩٥٤م بشأن تحرير السجلات باللغة العربية، وقرار أمين عام مجمع اللغة العربية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تشكيل لجنة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الأسماء والمسميات للشركات. وسنقف بمزيد من التفصيل عند كثير من هذا القرارات في الجانب المتعلق بالتحليل الكيفي للسياسات اللغوية.

وأما من ناحية توزيع القرارات على أنواع التخطيط اللغوي، فيلخص الجدول (٨) هذا التوزيع، ويبين الشكل (٥) نسبة القرارات في كل نوع إلى المجموع الكلي للقرارات.

الجدول (٨): أنواع التخطيط اللغوي

أنواع التخطيط	عدد القرارات
الوضع اللغوي	١٧
الاكتساب اللغوي	١٠
المتن اللغوي	١١
المكانة اللغوية	١٠

الشكل رقم (٥): أنواع التخطيط اللغوي

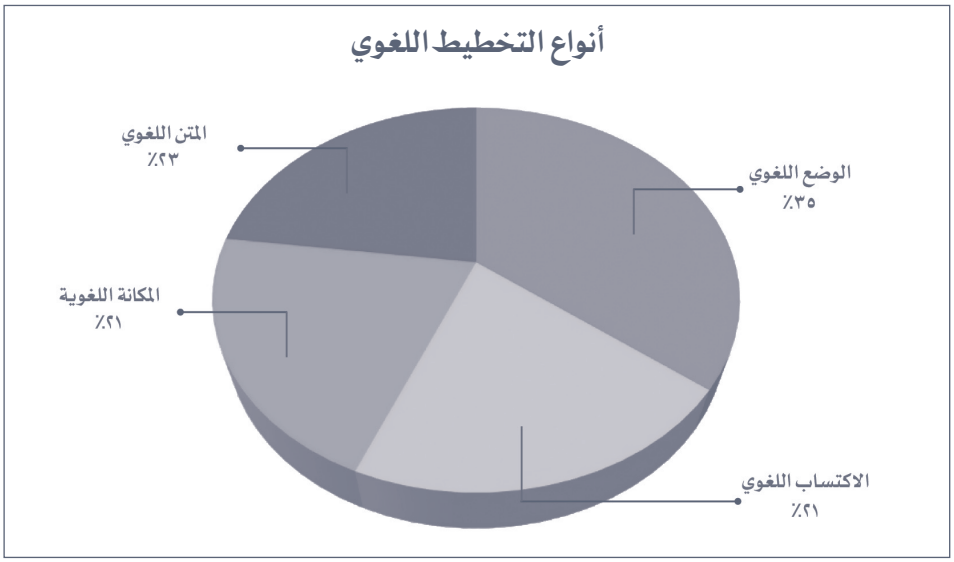

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ومـن أمثلـة قـرارات الوضـع اللغـوي المـادة (١٨٦) مـن دسـتور المملكـة لسـنة ١٩٥١م، والإعـلان الدسـتوري لسـنة ١٩٦٩م المـادة رقـم (٢)، والإعـلان الدسـتوري لسـنة ٢٠١١م المادة رقـم (١)، وكل هـذه المـواد وضعـت اللغـة العربيـة في المكان اللائـق بهـا بعـد أن كانـت مقصـورة علـى المسـاجد والكتاتيـب في العهـد التركـي والإيطـالي، بحيـث أصبحـت أداة لإدارة دواليـب الدولـة في البـلاد. ومـن أمثلـة القـرارات المتعلقـة بتخطيـط الاكتسـاب قـرار رقـم (١٠٢٣) لسـنة ٢٠٢٢م بشـأن إصـدار لائحـة تنظيـم شـؤون التربيـة والتعليـم، وقـرار رقـم (١٨) لسـنة ٢٠١٠م بشـأن قانـون التعليـم، وقـرار رقـم (٢٤٥) لسـنة ١٩٨٦م بشـأن إنشـاء مركـز تعليـم. وكلهـا تـولي اللغـة العربيـة مكانـة مهمـة. ومما يمكـن ملاحظتـه علـى الاكتسـاب اللغـوي أنـه بـدأ بمسـارين أحدهمـا المسـار الديـني مثـل الأزهـر الشـريف، والثـاني المسـار المـدني علـى غـرار المناهـج الحديثـة. ومـن أمثلـة القـرارات المتعلقـة بتخيـط المتـن قـرار وزيـر التعليـم العـالي رقـم (٣٥٥) لسـنة ٢٠١٨م بشـأن تمكيـن موظـف مختـص بالتصحيـح والتدقيـق اللغـوي للرسـائل المتداولـة بـين إدارات الـوزارة؛ نظـرا لوجـود أخطـاء لغويـة كثـيرة في تلـك الرسـائل. وقـرار رقـم (١٢) لسـنة ٢٠١٤م بشـأن الكتابـة الصوتيـة بالحـرف العـربي والهـدف مـن هـذه الكتابـة تكويـن حـروف دوليـة للغـة العربيـة لحاجـة اللغـة العربيـة الماسـة لهـذا النـوع مـن الكتابـة في اللسـانيات وفي صياغـة وتوحيـد المصطلـح العلـمي، وقـرار رقـم (١٩) لسـنة ٢٠١٩م بشـأن تشـكيل لجنـة السـلامة اللغويـة، ومهمتهـا إقامـة دورات التصحيـح اللغـوي إملائيـا، ونحويـا وأسـلوبيا لموظفـي الدولـة. ومـن أمثلـة القـرارات المتعلقـة بتخطيـط المكانـة دسـتور الحكـم الجمهـوري لسـنة ١٩٦٩م المـادة (٢) لـم يكـن للغـات الأخـرى مكانـة في ليبيـا واسـتأثرت اللغـة العربيـة بالكتابـة في الصحـف وبالاسـتعمال الرسـمي، وزاد تعزيـز مكانـة اللغـة العربيـة القانـون رقـم (١٢) لسـنة ١٩٨٤م بشـأن منـع اسـتعمال غـير اللغـة العربيـة والأرقـام العربيـة في جميـع المعامـلات.

وآخـر موضـوع سـنقف عنـده في هـذا الاسـتعراض الكـمي للقـرارات الموضـوع المتعلـق بأهـداف القـرارات وأغراضهـا. فقـد توزعـت القـرارات علـى عـدد مـن الأهـداف والغايـات يلخصهـا الجـدول (٩)، ويبـين الشـكل (٦) نسـبة كل واحـد منهـا.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٩): أهداف القرارات اللغوية

أهداف القرارات	عددها
التقييس اللغوي	٨
التنقية اللغوية	٦
صيانة اللغة	٦
نشر اللغة	٦
تمكين اللغة	١٦
التعريب	٣
الاتصال بين اللغات	٣

الشكل (٦): نسبة أهداف القرارات اللغوية

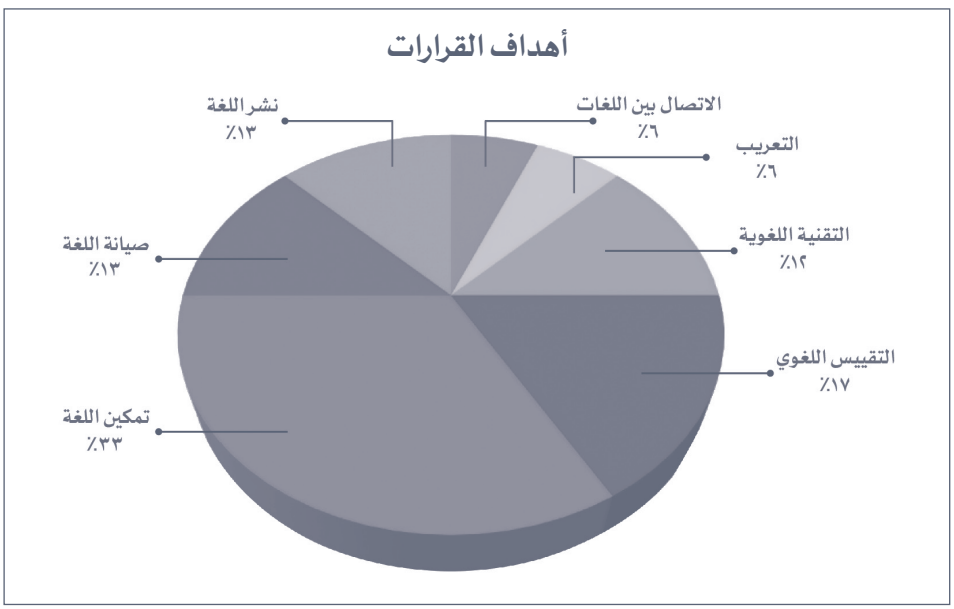

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ومـن بـاب التمثيـل علـى بعـض هـذه الأهـداف نذكـر في بـاب التنقيـة اللغويـة قـرار وزيـر الداخليـة رقـم (٩٥) لسـنة ١٩٧٥م بشـأن تعريـب كتيبـات المركبـات الآليـة؛ لأن المعلومـات عـن المركبـات الآليـة كانـت كلهـا مكتوبـة بلغـات أجنبيـة فأمـر هـذا القـرار بوجـوب كتابتهـا باللغـة العربيـة. وقـرار وزيـر الدولـة للتغذيـة رقـم (٦١) لسـنة ١٩٧٥م بشـأن حظـر كلمـة (بسـكويت) يهـدف هـذا القـرار إلى تصفيـة اللغـة العربيـة مـن المصطلحـات والأسـماء الـتي علقـت بهـا في مجـال المـواد الغذائيـة. وقـرار أمـين اللجنـة الشـعبية العامـة للإعـلام رقـم (٢٩٠) لسـنة ١٩٨٧م بشـأن حظـر الكتابـة باللهجـة العاميـة في الصحـف، يهـدف هـذا القـرار إلى تنقيـة المسـتوى اللغـوي الفصيـح مـن الشـوائب الـتي قـد تعلـق بـه عنـد اسـتعمال اللهجـة العاميـة في كتابـة الصحـف. وفي بـاب نشـر اللغـة نذكـر ١- قـرار رئيـس مجلـس الـوزراء بشـأن إنشـاء جامعـة السـيد محمـد بـن علـي السـنوسي الإسـلامية لسـنة ١٩٦١م. وكان مـن ضمـن مؤسسـات هـذه الجامعـة (معهـد البعـوث) الـذي كان يفـد إليـه الطـلاب مـن كثيرمـن البـلاد الإسـلامية فيتعلمـون اللغـة العربيـة ثـم يدخلـون الجامعـة ويتخرجـوا فقهـاء ولغويـين يفيـدون بلدانهـم في الفقـه واللغـة العربيـة. وفي بـاب التقييـس اللغـوي نذكـر قـرار مجمـع اللغـة العربيـة رقـم (١٩) بشـأن تشـكيل لجنـة السـلامة اللغويـة لسـنة ٢٠١٩م ومـن مهـام هـذه اللجنـة إقامـة دورات للتصحيـح اللغـوي لموظفـي الدولـة، فهـذه اللجنـة تحافـظ علـى المسـتوى الفصيـح مـن اللغـة العربيـة، وتجعلـه مقياسـا للصحـة والخطـأ.

- **الجانب الكيفي للسياسة اللغوية في ليبيا:**

توزعـت السياسـة اللغويـة في ليبيـا علـى ثلاث فـترات زمنيـة، وهـي:

أ. بدايـة الحكـم الملكـي حيـث كان التركيـز علـى رسـمية اللغـة العربيـة، وأسـباب ذلـك تظهـر في كراهيـة الشـعب الليبـي للغـة الإيطاليـة؛ لأنهـا لغـة المسـتعمر الـذي رسَّـمها في ليبيـا وأزاح اللغـة العربيـة عـن الاسـتعمال الرسـمي مـدة حكمـه قسـرا، فـكان ردّ الفعـل هـو ترسـيم اللغـة العربيـة وإزاحـة اللغـة الإيطاليـة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ولكن الدستور الليبي في العهد الملكي لم يقفل الباب أمام اللغات الأجنبية فكانت هناك صحف في ليبيا تصدر بلغات غير العربية، والسبب في هذا الانفتاح على اللغات الأخرى في هذا العهد أنه لم تكن هناك لغات أجنبية لها القدرة على مزاحمة اللغة العربية، ولم يظهر النداء بالهوية اللغوية والثقافية لمكونات المجتمع الليبي التي لديها لغات غير اللغة العربية.

وهناك أسباب أخرى منها الاجتماعي والسياسي؛ فالمجمع الليبي لم تستوطن فيه جالية كبيرة زاحمت اللغة العربية في الاستعمال، والملك إدريس من العائلة السنوسية التي كانت لها زوايا في المنطقة الشرقية تنشر الدين الإسلامي واللغة العربية، فقاومت هذه الزوايا الاستعمار الإيطالي فأجبرها على النزوح إلى الجنوب الليبي، ثم عند سيطرة الطليان على ليبيا كلها نزح الباقي منها إلى مصر، وكان الملك إدريس أحد النازحين إليها، فعند رجوعه إلى البلاد كان متحمسا لإزاحة لغة المستعمر الإيطالية وترسيم اللغة العربية.

فهذه الأسباب جميعا أدت إلى الشعور بضرورة إحياء اللغة العربية ووضع سياسة لها، ففي السنة الأولى من الاستقلال أي سنة ١٩٥١م صدر القانون العرضي للغة العربية الذي تمثل في المادة رقم (١٨٦) من الدستور التي تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

وفي السنة التي تليها أي سنة ١٩٥٢م صدر قرار مستقل؛ هو القانون رقم (٦) الذي سُمي (بقانون اللغة العربية)، وهو أول قانون يصدر في العهد الملكي خاص باللغة العربية. فقد نص هذا القانون في المادة الثانية الفقرة الأولى منها على أنه «يجب أن يحرر باللغة العربية جميع ما يقدم إلى حكومة المملكة الليبية... ويترتب على عدم مراعاة الفقرة الأولى من هذه المادة اعتبار المحررات والعطاءات والوثائق... كأن لم تقدم». وفي سنة ١٩٥٤م صدر القرار المستقل وهو الإعلان رقم (٣) من وزير المالية بضرورة تطبيق القانون رقم (٦) في جميع الدوائر الحكومية وسمّي هذا القرار باسم (تحرير الدفاتر والسجلات)، وهو بمثابة الإنذار الأخير بضرورة تعريب دواوين الدولة جميعها. ثم

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

في سنة ١٩٥٩م صدر القانون العرضي للمطبوعات الذي كان من أهم نصوصه اشتراط معرفة اللغة العربية على محرر الصحيفة أيّ كان نوعها، وعلى بائع الصحف والمجلات والكتب، وكانت أبرز الجهات المصدرة للقوانين في هذه الفترة هي (الجمعية الوطنية الليبية) لإنها أول هيئة وضعت الدستور، ثم مجلس الوزراء بأمر الملك بعد استقرار الحكم الملكي في البلاد.

فالحكم الملكي رغم المدة القصيرة التي قضاها في حكم ليبيا أي (١٨) سنة، إلا أنه أرسى دعائم للسياسة اللغوية في ليبيا من أهمها: المادة (١٨٦) من دستور ١٩٥٢م، وقانون اللغة العربية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢م، هذا ما يخص الوضع اللغوي وصيانة اللغة، كما أنه في جانب الاكتساب اللغوي أنشأ جامعتين هما: الجامعة الليبية، وجامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية.

ب. ثانيها فترة الحكم الجمهوري وهي فترة طويلة نوعا ما امتدت من سنة ١٩٦٩م إلى سنة ٢٠١١م وقد تغير الحكم في ليبيا في هذه الفترة حين ظهر النداء بالقومية العربية، وقبل تغيير الحكم بسنتين هُزم الجيش المصري في حربه ضد إسرائيل فزاد ذلك من تأجيج الشعور القومي في ليبيا؛ ففي السنة التي قام فيها الجيش بتغيير الحكم الملكي إلى جمهوري (١٩٦٩م) أصدر قادة التغيير قرارين:

أحدهما قرار عرضي وهو المادة رقم (٢) من الإعلان الدستوري لسنة ١٩٦٩م التي أكدت على ما جاء في المادة رقم (١٨٦) من دستور المملكة، وكانت جهة الإصدار أعلى سلطة في البلاد وهي (مجلس قيادة الثورة).

والآخر قرار مستقل؛ وهو أمر (مجلس قيادة الثورة) لسنة ١٩٦٩م بوجوب استعمال اللغة العربية في جميع المكاتبات الرسمية وغير الرسمية. ونظرا لطول مدة الحكم الجمهوري في ليبيا ولكثرة القرارات التي سنها يمكن لنا هنا ذكر أهم هذه القرارات وأنواعها والجهات المصدرة لها وأهدفها ومدى الجدية في تطبيقها، ومن ذلك: القانون المستقل رقم (١٢) لسنة ١٩٨٤م بمنع استعمال غير اللغة العربية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

والأرقـام العربيـة في جميـع المعامـلات، صـدر مـن أعلـى سـلطة في البـلاد وهـي (مؤتمـر الشـعب العـام) والهـدف منـه منـع اسـتعمال غـير اللغـة العربيـة في أيّ إدارة مـن إدارات الدولـة، ويـدل هـذا القـرار على أن فـترة الحكـم الجمهـوري هـي فـترة اللغـة الواحـدة (اللغـة العربيـة فقـط) غـير أنـه في الواقـع المعـاش ظهـرت اسـتثناءات لهـذا القانـون منهـا التدريـس في الكليـات العلميـة باللغـة الإنجليزيـة مثـل الطـب، والهندسـة، وفي بعـض المجـالات أسـماء الـدواء والوصفـات الطبيـة، والعقـود والمعامـلات الـتي تُجـرى مـع شـركات النفـط، والقـرار المسـتقل رقـم (١٢٤) لسـنة ١٩٩٤م بشـأن إنشـاء مجمـع اللغـة العربيـة، والهـدف مـن المجمـع الحفـاظ على سـلامة اللغـة العربيـة، وتنبيـه الجهـات العامـة والخاصـة بضـرورة الالـتزام بقوانـين اللغـة العربيـة، ولكـن وضـع هـذا المجمـع لـم يكـن مسـتقرا، فتـارة يوضـع تحـت وزارة التعليـم، وتـارة أخـرى يوضـع تحـت وزارة الإعـلام، ولـم يكـن لقراراتـه الأثـر الفعلـي في المؤسسـات الليبيـة؛ والسـبب في ذلـك عـدم اسـتقراره، وعـدم جديـة إدارات الدولـة في تطبيـق القـرارات اللغويـة الـتي يقترحهـا. والقانـون العـرضي بشـأن الاكتسـاب اللغـوي رقـم (٥٨) الـذي بموجبـه نشـأت جمعيـة الدعـوة الإسـلامية سـنة ١٩٧٢م، هـذه المؤسسـة لـم يكـن الهـدف مـن تأسيسـها تعليـم اللغـة العربيـة في ليبيـا بـل الهـدف - حسـب مـا ورد في قـرار الإنشـاء هـو - نشـر الشـريعة الإسـلامية واللغـة العربيـة بالخـارج، ولكـن عنـد التطبيـق غلـب عليهـا الجانـب السـياسي ورعايـة أهـداف الحكـم. وفي بدايـة التسـعينات مـن القـرن العشـرين ظهـرت دعـوة تعريـب العلـوم، في ليبيـا فصـدر قـرار رقـم (٢٥) لسـنة ١٩٩٢م بإنشـاء (المركـز الوطـني للتعريـب والترجمـة) وصـدرت أوامـر للجامعـات بتعريـب المقـررات الدراسـية فأنشـئت لجـان مهمتهـا التعريـب في الجامعـات، ولكـن نظـرا لعـدم تمويـل هـذه الجهـود مـن قبـل الدولـة لـم يكتـب لهـذه الدعـوة النجـاح.

ولكـن ذلـك لا يعـني أن كل القـرارات اللغويـة في هـذه الفـترة لـم تحقـق شـيئا، فالقـرار الخـاص بإنشـاء جمعيـة الدعـوة الإسـلامية سـاهم في نشـر اللغـة العربيـة في إفريقيـا بإنشـاء كليـات للغـة العربيـة في تشـاد وفي بنـين وفي بعـض الـدول العربيـة، كمـا أرسـلت الجمعيـة أسـاتذة جامعيـين للجامعـات في إفريقيـا؛ منهـا الجامعـة الإسـلامية بالنيجـر وبنيجيريـا

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وببنين. ويضاف إلى ذلك أن القرار المستقل رقم (٢٩٠) لسنة ١٩٨٧م بشأن حظر الكتابة باللهجة العامية حقق الهدف منه فقد توقفت بوادر استعمال اللهجة في الصحف الليبية. وفي سنة ١٩٧٦م صدر القرار العرضي رقم (٥٩) بشأن تقرير الأحكام الخاصة بمدرسي القرآن الكريم، وقد منح هذا القانون لحافظ القرآن الكريم الدرجة الوظيفية التي يستحقها خريج الجامعة، وقد طبق هذا القانون فعلا، وربما يرجع إليه كثرة حفاظ القرآن الكريم في ليبيا.

إن مما اتسمت به هذه الفترة من الحكم هو التركيز على لغة واحدة (العربية) وتعدد الجهات المصدرة للقرارات مع اتحادها في الدرجة من حيث قوة القرار، من ذلك: مجلس قيادة الثورة، واللجنة الشعبية العامة، ومؤتمر الشعب العام، ومجلس الوزراء ج- في الفترة الانتقالية من سنة ٢٠١١م إلى سنة ٢٠٢٢م صدرت قرارات مستقلة وعرضية، وهي فترة قصيرة اتسمت بالانفتاح على اللغات الأخرى غير العربية خصوصا لغات المكونات للشعب الليبي وهي اللغة الأمازيغية، ولغة التبو فقد نص الدستور المؤقت لسنة٢٠١١م في المادة رقم (١) على الآتي «تضمن الدولة الليبية الحقوق الثقافية لكل مكونات الشعب الليبي، وتعتبر لغاتها لغات وطنية»، وكان أبرز الجهات المصدرة للقرارات في هذه الفترة هي المجلس الوطني الانتقالي؛ لأنه الجهة الأولى في هذه الفترة التي وضعت الدستور، ثم المؤتمر الوطني لتوليه السلطة التنفيذية بعد انتهاء سلطة المؤتمر الوطني، ثم مجلس الوزراء لأنه السلطة التنفيذية في الحكومة التي أقرها المؤتمر الوطني، ثم مجمع اللغة العربية وهي المؤسسة التي نص قانون إنشائها على ضرورة المحافظة على سلامة اللغة العربية، وحثّ أجهزة الدولة على ضرورة تطبيق السياسة اللغوية التي تقترحها.

- **الجهات المؤثرة في تشريع القرارات وتطبيقها:**

مرّت السياسة اللغوية في ليبيا بثلاثة أنواع من الحكم، واختلفت تبعا لذلك الجهات المؤثرة في صنع القرار السياسي اللغوي؛ ففي العهد الملكي وعند نشوء الدولة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

كان المُصَدِّر للقرار مجلس الوزراء بأمر الملك، وتركزت السياسات اللغوية حول ترسيم اللغة العربية، وتنظيم استعمالها، وعلى الاكتساب اللغوي؛ لأن نسبة الأمية كانت مرتفعة في الشعب، فأنشئت جامعتان إحداهما مدنية والأخرى دينية، هما الجامعة الليبية، وجامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، ولم يكن في هذا العهد إقصاء للغات الأخرى فقد كانت هناك صحف تحرر بغير اللغة العربية، الأمر الذي استدعى المشرع الليبي لأن يصدر القرار رقم (٦) لسنة ١٩٥٢م والذي سمي بـ (قانون اللغة العربية) ومن الشروط التي تضمنها هذا القرار هو أن يكون محرر الصحيفة ذا كفاءة في اللغة العربية مهما كان نوع اللغة التي تحرر بها الصحيفة.

وفي العهد الجمهوري تعددت الجهات المصدرة للقرار اللغوي، منها مجلس قيادة الثورة، ومجلس الوزراء، واللجنة الشعبية العامة، ومؤتمر الشعب العام، إضافة إلى الوزارات، والمؤسسات العامة.

واتسم هذا العهد بالتخطيط للغة العربية فقط لأسباب منها ما يلي:

١- كان السياق الليبي والعربي عامة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين مشحونا بالشعور القومي، وزاد من تأجيج هذا الشعور هزيمة الجيش المصري سنة ١٩٦٧م أمام دولة الاحتلال، ويدل على قوة تأثير هذا الشعور أن تغيير الحكم الجمهوري بالملكي حدث بعد سنتين فقط من الحرب بين مصر ودولة الاحتلال.

٢- لم تكن هناك لغة تنافس اللغة العربية في الاستعمال الرسمي.

٣- طغيان اللهجة العامية على الاستعمال، فعالجت بعض السياسات اللغوية في الثمانينات من القرن العشرين بوادر استخدام اللهجة العامية في الصحف الليبية مثل القرار رقم (٢٩٠) لسنة ١٩٨٧م بشأن حظر الكتابة باللهجة العامية في الصحف (الجريدة الرسمية) فماتت هذه البوادر في مهدها؛ لأن الشعور بمكانة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الفصحى عند المثقفين كان عاليا فهو عندهم المستوى اللغوي الوحيد الذي يحق أن يكتب وتحرر به الصحف، لأسباب دينية فهي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، ولأسباب قومية فهي اللغة المستعملة رسميا في أغلب البلاد العربية.

٤- لم يكن هناك من نادى برسمية اللغات المستعملة من قبل الأقليات الليبية (الأمازيغية ولغة التبو).

وفي الفترة الانتقالية بداية من سنة ٢٠١١م طالبت الأقليات العرقية بترسيم لغاتها، فتغيرت السياسة اللغوية في هذا العهد نوعا ما، فقد وصفت لغات الأقليات باللغات الوطنية بسبب التأثير السياسي على المؤتمر الوطني جهة إصدار القرار من قبل هذه الأقليات.

- **مناقشة الواقع المعاش وتطبيق القرارات:**

حاولت السياسات اللغوية في ليبيا معالجة عدة قضايا لغوية منها:

١- غزو اللغة الإنجليزية اللغة العربية والتأثير فيها بواسطة إزاحتها من لافتات المحلات والأماكن العامة فجاء القرار رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٩م بشأن اللافتات وأعمال الدعاية ووجوب كتابتها باللغة العربية، ولكن لم يكن هناك أيّ تأثير لهذا القرار، فأغلب المحلات والمقاهي في طرابلس اليوم مسماة بأسماء أجنبية ومكتوبة بالحرف اللاتيني، والسبب هو عدم متابعة وتطبيق القرار السابق من قبل السلطات المحلية، والشعور من قبل أصحاب المحلات والمقاهي بأن كتابتها باللغة الإنجليزية يجلب الزبائن إليها.

٢- بعض القرارات السياسية اللغوية توسم بالعشوائية وعدم التخطيط والتنظيم لها، ويتمثل ذلك في القرار رقم (٦١) لسنة ١٩٨٦م « قرار وزير الدولة للتغذية والثروة البحرية بحظر كلمة (بسكويت)» فهل عربت أسماء المنتجات الغذائية كلها في ليبيا وبقيت كلمة (بسكويت) الجواب لا؛ لذلك عُدّ هذا

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

القرار عشوائيا إذ أن هناك كلمات كثيرة أجنبية مستعملة في ليبيا مثل (كَرَمِلّا) نوع من الحلوى، وكلمة (جيلاطي) نوع من الحلوى المجمدة وغيرهما كثير.

٣- في شأن إصلاح اللغة صدر القرار رقم (٣٥٥) لسنة ٢٠١٨م من وزير التعليم العالي بشأن تمكين موظف مختص بالتصحيح والتدقيق اللغوي للرسائل المتداولة بين إدارات الو زارة، نظرا لوجود أخطاء لغوية صارخة في كتابتها، ولكن إلى حد الآن لم يطبق هذا القرار لعدم الجدية والمتابعة.

٤- في بداية التسعينات من القرن العشرين توجهت الدولة إلى التعريب، وهي حملة قصد بها تعريب المناهج الجامعية بتأليف لجان مختصة بالتعريب فيها، ونشأ بموجب القرار رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٢م المركز الوطني للتعريب والترجمة. ولكن لم تأت هذه الحملة بالهدف المنشود منها، نظرا لعدم جدية أصحاب القرار إذ لم يكن هناك تمويل لازم لها، وللواقع السائد في الجامعات خصوصا كليات العلوم التطبيقية إذ يفضل أعضاء هيئة التدريس فيها اللغة الإنجليزية على العربية في التدريس الجامعي، ولذلك أسباب كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر أن أغلب أعضاء هيئة التدريس في الجامعة أكملوا دراستهم بلغات مختلفة، وابتعدوا عن استعمال اللغة العربية الفصحى كتابة وقراءة مدة دراسة الماجستير والدكتوراه، ومنها الحملة التي تقودها المنظمات العالمية التي تسعى إلى العولمة وتغليب اللغة الإنجليزية على العربية في ليبيا بالدعوة أن اللغة الإنجليزية هي لغة العلم.

٥- لا تقبل شركات النفط في ليبيا التوظيف إلا من يتقن اللغة الإنجليزية، ولا تبرم عقودها مع الدولة الليبية إلا باللغة الإنجليزية، وهذا مخالفة لقانون العمل رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٠م الذي ينص على الآتي: «يجب أن يكون عقد التدريب المهني مكتوبا باللغة العربية وتحدد فيه مدة التدريب ومراحله والأجر في كل مرحلة، وألا يقل في المرحلة الأخيرة عن الحد الأدنى للأجور المحددة للمهنة التي

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

يتـدرب عليهـا العامـل، فـإذا كان العامـل حدثـا تـولى إبـرام العقـد وليـه الشـرعي أو الـوصي عليـه».

وفي العمـوم يمكـن القـول إن مـا تحتـاج إليـه السياسـة اللغويـة في ليبيـا لتطبيقهـا علـى الوجـه الأكمـل هـو جديـة الدولـة في المتابعـة وتطبيـق القانـون، وتمويـل المشـاريع اللازمـة لتعريـب العلـوم، وكل مـا يتعلـق بالمعامـلات العامـة والخاصـة.

١.١. أبرز التحديات التي تواجه اللغة العربية في ليبيا:

هناك تحديات كثيرة للغة العربية في ليبيا منها:

- اختـلاف أنظمـة الحكـم الـتي توالـت علـى ليبيـا، والتذبـذب في رسـم أهـداف السياسـة اللغويـة.
- عدم تمويل الدولة عند تطبيق السياسة اللغوية مثل التعريب في الجامعات.
- تدني مستوى الاكتساب اللغوي، لعدم الاهتمام بالمعلم تدريبا ومتابعة.
- عدم متابعة الدولة في تطبيق السياسات اللغوية.
- اختـلاف اللغـات الـتي درس بهـا أعضـاء هيئـة التدريـس في الجامعـات أدى إلى عـدم الحمـاس لتطبيـق التعريـب في الجامعـات الليبيـة.
- مزاحمة اللغة الإنجليزية للغة العربية في الشارع بأسماء المحلات التجارية، وفي الجامعة بالمصطلحات العلمية، وفي وسائل الاتصال الحديثة بالدعاية والإعلان.
- الشـعور بالنمـط المتـدني للغـة العربيـة مقارنـة باللغـة الإنجليزيـة، فمـا يتقاضـاه معلـم اللغـة العربيـة بصفـة عامـة أقـل بقليـل ممـا يتقاضـاه معلـم اللغـة الإنجليزيـة، أضـف إلى ذلـك أن قطـاع النفـط وهـو أهـم قطـاع اقتصـادي في ليبيـا يشـترط للتوظيـف فيـه إتقـان اللغـة الإنجليزيـة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

- الاستثناءات في السياسة اللغوية، فعندما تتعلق السياسة اللغوية بالجامعة مثلا تستثنى من التعريب الكليات العلمية، وعند إبرام العقود مع جهات أجنبية أعطت السياسة اللغوية الإذن للجنة الشعبية العامة بجواز كتابة العقد باللغة التي تختارها.
- عدم متابعة الدولة لتطبيق قرارات مجمع اللغة العربية فيما يخص الأسماء والتسميات، والتدقيق اللغوي.
- غياب استخدام التقنيات الحديثة في تعليم اللغة العربية، وعدم تطوير المتن في اللغة العربية لتلحق باللغات المتطورة التي تملك حروفا دولية.
- طغيان اللهجة العامية على كل المجالات، في البيت وفي السوق، وفي الإدارة (شفويا) وفي الفصل الدراسي.

١. ٢. وجوه التحسين الممكنة للوضع اللغوي في ليبيا:

بعد تتبع السياسات اللغوية في ليبيا، والنظر في جوانب نجاحها وإخفاقها تبين أن أوجه التحسين للوضع اللغوي يجب أن تتركز في الآتي:

أولاً إصلاح التعليم، بمنع الغش في امتحانات اللغة العربية، وبتقوية الحصيلة اللغوية لدى الطالب، والرفع من مستوى المعلم ماديا ومعنويا، وإتقان تأليف الكتاب المدرسي.

ثانياً متابعة الإعلام، والتثبت من أن ما يذاع أو ينشر لا يؤثر سلبا في اللغة العربية، وحثّ القائمين على الإعلام بأن ينتجوا البرامج التي تهدف إلى تحسين الوضع اللغوي، وتساعد على الرفع من شأن اللغة العربية في ذهن المواطن.

ثالثاً التفكير في الوسائل التي يمكن بواسطتها الحد من طغيان اللهجة العامية على المستوى الفصيح من اللغة العربية؛ وذلك بالتوعية في المدارس والجامعات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وبيـان خطـورة سـيطرة اللهجـة العاميـة، وسـن القوانـين اللغويـة الموجهـة للطبقـة المثقفـة في المجتمـع كالمدرسـين وأعضـاء هيئـة التدريـس بالجامعـة بضـرورة اسـتعمال الفصـحى في الفصـل الـدراسي في قاعـات المحاضـرات بالجامعـة، أو عنـد مناقشـة الرسـائل الجامعيـة.

رابعـاً العمـل علـى ترقيـة الشـعور بالصـورة النمطيـة العليـا للغـة العربيـة؛ وذلـك بـأن يسـتعمل المسـؤولون اللغـة العربيـة الصحيحـة في جميـع مقابلاتهـم، وتشـجع الجمعيـات والهيئـات الـتي تهـدف إلى اسـتعمال العربيـة الفصـحى في جميـع المجـالات.

خـامساً تقنـين تعليـم اللغـة الأجنبيـة مثـل ألّا تـدرس اللغـة الأجنبيـة في المـدارس العامـة أو الخاصـة إلا بعـد أن يجتـاز التلميـذ المرحلـة الابتدائيـة.

سادساً تعيـين مدققـين لغويـين في الـوزارات الـتي لديهـا تواصـل أكـثر بالجمهـور مثـل وزارة التعليـم ووزارة الإعـلام.

وكل مـا تحتـاج إليـه السياسـة اللغويـة في ليبيـا مـن تعزيـز هـو المتابعـة الصارمـة لتطبيقها والحـد مـن الاسـتثناءات فيهـا، وتمويـل المشـاريع اللغويـة الهادفة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الخاتمة:

تفي السياسة اللغوية في ليبيا بالغرض من الناحية النظرية، ولكنها احتوت على استثناءات فتحت فجوات فيها أدت إلى تخلص بعض المؤسسات الحكومية من بعض نصوص تلك السياسة؛ من ذلك قانون التعريب في الجامعات الذي أوجب تعريب مناهج المواد العلمية التطبيقية في الجامعة، ولكنه استثنى كليات مثل كلية الطب. ومن المجالات التي طبقت فيها السياسة اللغوية نشر اللغة العربية في العالم بتأسيس جامعات متخصصة في تدريس اللغة العربية والدراسات الإسلامية، مثل جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، ووريثتها الجامعة الإسلامية في فترة الحكم الجمهوري، ثم جمعية الدعوة الإسلامية التي كانت مهمتها نشر اللغة العربية والدعوة الإسلامية خارج ليبيا، فقد فتحت هذه الجمعية كليات لدراسة الفقه واللغة العربية في إفريقيا، وفي بعض الدول الإسلامية. من المجالات التي طبقت فيها السياسة اللغوية إيقاف محاولة الكتابة بالعامية في الصحف الليبية، وتطبيق القرار بتعريب كتيبات المركبات الآلية.

ونختم بأن المطلوب في قرارات السياسة اللغوية أن تكون خالية من الاستثناءات، وأن تكون الدولة جادة بالمتابعة، وبالتمويل اللازم للجهود الرامية لتطبيق السياسة اللغوية، وبالدعم الحقيقي والجاد للغة العربية؛ وذلك بإنشاء مؤسسات لترجمة العلوم والفنون إليها. ومن القضايا التي يطلب تطويرها في السياسة اللغوية في ليبيا هي قضية (تعريب أسماء المواليد، وتسميات الشركات)، وقد قطع فيها شوطا كبيرا مجمع اللغة العربية الليبي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد.

وتعزيز الوجود النظامي للغة العربية في ليبيا يتطلب الجدية من جانب الدولة لتطبيق قرارات السياسة اللغوية، وتمويل المؤسسات التي تقوم بتطبيق السياسة اللغوية ومتابعتها، وإيمان النخبة القائمة على التدريس في الجامعات بضرورة توطين العلوم والمعارف؛ لأن دولاً مثل اليابان والصين وكوريا لم تتقدم إلا بتوطين العلوم ودراستها بلغاتها المحلية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المصادر العربية:

- الجريدة الرسمية. العدد الأول سنة ١٩٥١م، وعدد ١٩٦٩م، وعدد ٢٠١١م. طرابلس، ليبيا .
- المحمود محمود (٢٠١٨م) « التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري». مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الثالثة.
- الندوة العلمية الثامنة (الجذور المشتركة للحضارات العروبية القديمة) (تدكا) قراءة تأثيلية للهجة التبو، عبد المنعم المحجوب، جمعية الدعوة الإسلامية، ٢٠١٠م.
- التمهيد في علم اللغة. محمد خليفة الأسود، جامعة السابع من أبريل، ط ٢، الزاوية، ليبيا، ٢٠٠٨م.
- سفر العرب الأمازيغ. علي فهمي خشيم، دار نور للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٥م.
- معجم الجذور العربية للكلمات الأمازيغية. عثمان سعدي، مجمع اللغة العربية الليبي، ط ١، دار الأمة، الجزائر، ٢٠٠٧م.
- العلاقات الثقافية وصلات النسب بين الأمازيغ والعرب. محمد عيسى، دار الرواد، طرابلس، ط١، ٢٠٢١م.
- فتوح البلدان. أبو العباس البلاذري، تحقيق أنيس الطباع وآخرين، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان.
- الدستور الليبي لسنة ١٩٥١م. الجريدة الرسمية، العدد الأول، الجريدة الرسمية.
- المادة رقم (١) من الدستور الليبي المؤقت لسنة ٢٠١١م، الجريدة الرسمية.
- قانون بتنظيم الجامعة الليبية. مجلس الوزراء بأمر الملك لسنة ١٩٥٥م الجريدة الرسمية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- قانـون إنشـاء جامعـة السـيد محمـد بـن علـي السـنوسي الإسـلامية لسـنة ١٩٦١م، الجريـدة الرسـمية.
- قانـون رقـم (٥٨) لسـنة ١٩٧٢م بإنشـاء جمعيـة الدعـوة الإسـلامية، الجريـدة الرسـمية.
- قـرار رقـم (٤٧) لسـنة ٢٠١٢م بشـأن تنظيـم وتحديـد اختصاصـات الجهـاز الإداري لـوزارة الأوقـاف والشـؤون الدينيـة. الجريـدة الرسـمية.
- الجريدة الرسمية. عدد (٢٤) سبتمبر ١٩٦٩م، وزارة العدل، طرابلس، ليبيا.
- قـرار اللجنـة الشـعبية العامـة لسـنة ١٩٩٤م رقـم (١٢٤) بإنشـاء مجمـع اللغـة العربيـة، الجريـدة الرسـمية.
- لسان العرب، جمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت.
- المادة رقم (٢) الفقرة الأولى من قانون اللغة العربية لسنة ١٩٥٢م.
- الجـذور التاريخيـة لسـكان المغـرب القديـم. محمـد علـي عيـسى، دار الأصالـة والمعاصـرة، طرابلـس ٢٠٠٩م.
- ليبيـا في الرحـلات العربيـة والغربيـة (نحـو رؤيـة تحليليـة) مجمع اللغـة العربيـة، طرابلـس، ٢٠٠٩م.
- التاريـخ واللسـانيات (النـص ومسـتويات التأويـل). أعمـال المائـدة المسـتديرة، مراكـش، المغـرب، ١٩٩٠م.
- منهـج البحـث اللغـوي. محمود سـلمان ياقـوت، دار المعرفـة الجامعية، الإسـكندرية، مصر، ٢٠٠٣م.
- طرابلـس تحـت حكـم الأسـبان وفرسـان مالطـا. أيتـوي روسي، ترجمـة خليفـة محمـد التليسي، المنشـأة العامـة للنشـر والتوزيـع، طرابلـس، ١٩٦٩م.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المصادر الأجنبية:

- Language planning and social change.Robert cooper , Cambridge university press. 1989.
- Language and social context. Edited by paolo Gigioli, Penguin Education , London , 1975.
- Modern Linguistics. Manfred Bierwisch , Indiana university , 1971
- An Introduction to the comparative grammar of Semitic languages. by Sabatino Moscati ,1964 , WIESBADEN.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

شكر وتقدير

يتقـدَّم مجمـع الملـك سـلمان العالـمي للغـة العربيـة بوافـر الشـكر والتقديـر لـكلِّ مَـن شـارك في إنجـاز هـذا العمـل مـن خـبراء وباحثـين وجامعـي بيانـات وفنيـين وإداريـين وتقنيـين وإحصائيـين ولغويـين، حيـث قامـوا بأعمـال مهمـة ومتنوعـة في إعـداد العمـل، فلهـم وافـر الشـكر والتقديـر، كمـا يمتـد الشـكر إلى:

مُعدّ التقرير:

د. محمد خليفة الأسود

فريق الإشراف العلمي:

د. عقيل بن حامد الشمري

د. محمد بن عبد الرحمن القريشي

د. أحمد بن خالد الشريمي

د. علي بن محمد العمري.

أ. د.محمود بن عبدالله المحمود

أ. د. خالد بن سليمان القوسي

د.حمد بن عبدالعزيز الحمود

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً